

المملكة العربية السعودية



جامعة سعود

UNIVERSITY LIBRARIES

صناديق شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

١٤٤٥

٦٦

الرقم

٦٦

Copyright © King Saud University

١٨٩

١٠٥

حاشية على فلكيات شرح الهمدانية للمبيدي - ٨٧٠ هـ، تأليف

الأدي، محمد بن إبراهيم - كان حيا بعد سنة

٨٧٠ هـ. كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا.

٥٦ ق ١٩ س ١٦٨٢٣ سم

نسخة حسنة، خطها تعليل حديث.

٦٦٥٤

١. الفلسفة الإسلامية في العصور الوسطى ٢. الفلك

أ. انور ولف ب. تاريخ الهند.

Copyright © King Saud University

١٢٤٥
٤

١٦ / ٨ / ١٤٠٥ هـ

کتاب الدین عارف



کندی الدین عارفان فرشتو کدی صطفی
 بنیوم ناموس و عاری بولدیسم ارواح صغی
 یوزوم باقوب صغی افندیسم الاما
 یوزوم باقوب دیدی صغی افندیسم الاما
 آندایجوب بالله ذیدیسم بویله انعم برده فی

Handwritten notes in Arabic script, including 'مکتبہ' and 'مکتبہ' repeated several times.

مکتبہ جامعة الملك سعود قسم النورطاط

٦٦٥٩
 حاشیه على طبعات
 المؤلف:
 تاريخ النسخ:
 اسم الناشر:
 عدد الاوراق:
 ملاحظات:

وصول مکتوب
 حمادی الاحمد
 ١٥
 ٢



حاشية قاضي مرعاش افندي
اصطلاح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الاقطار والآوار الفلكية اسجلا لد
لفيضان الاستعدادات على المواد الفخيرة وتوحدت بها
الالاء والنعماء والغير المتناهية والصلوة والسلام على من
بوت لكمال القوة العلمية والعملية محمد المجد وجزى الله
البنية وعلمه واصحابه النقية والفقيرة وبديقول المعتمد
بغاية ربه الابدية محمد بن ابراهيم الامدي اعف البيرة افاض
الله عليهم انوار الكمالات الانسية لما انفس من بعض
من قرأت من الطلقات مذكرة فلكية تشرح الهداية للمحقق
القاضي بير حنين وترقيم ما يكشف لنور الرهين للارتقاء
للاعلام الفطنة والاهتداء لا اقام الحكمة فشرفت
للمنهم على وفق طرد طلبهم ومطابقة ما تولهم واجبا
من الله سبحانه وتقدس الصون والعناية وعليه التوكلة البلية
والشهادة

بسم الله الرحمن الرحيم
 قول الفن الثاني في الفلكيات يجوز ان يكون مراده
 من الفن الثاني الالفاظ المعينة الدالة على المعاني الخاصة
 ويجوز ان يكون مراده من النقوش الدالة على المعاني
 الخاصة بواسطة الالفاظ الدالة على تلك المعاني
 ويجوز ان يكون مراده منه مجموع الالفاظ والنقوش
 فكل تقدير يجوز ان يحمل لفظ الفن الثاني في الفلكيات
 على ظاهره اي بدون تقدير البيان فيه ويكون نفس
 المعاني ظوفا للالفاظ او النقوش كما يقال ان الكلام
 في معنى كذا وذلك لان المعنى خاص للفظ الموضوع
 له بحيث لا يخرج طرف من اللفظ من طرف من المعنى
 كما ان الظروف بالنسبة الى المظروف كذلك ويجوز
 ان يتدبر فيه البيان ويكون بيان المعاني ظوفا للالفاظ
 او النقوش وذلك لان الالفاظ وكذا النقوش يتوسط
 الالفاظ موقفة لذلك البيان الذي قد يحصل بغيرها
 فيكون البيان اوسع من الالفاظ كما ان الطرف بالنسبة
 الى المظروف كذلك فيكون المعنى هذه الالفاظ او
 النقوش المعبر عنها بالفن الثاني في المفاهيم الخاصة
 بخصوصية كونها مفاهيمات المسائل الحكمية التي يكون

يكون الموضوع فيها الفلك المتصور من حيث كونه
 جسما طبيعيا او بيانها ويجوز ان يكون المواد من
 الفن الثاني المعاني الخاصة اما من حيث كونها
 مدلولات لتلك الالفاظ او من حيث كونها مدلولات
 للنقوش بواسطة او من حيث كونها مدلولات
 للمعاني جميعا فكل تقدير يكون المعنى ان
 مفهوم الفن الثاني اي مفهوم المعاني الخاصة
 بخصوصية كونها مدلولات الالفاظ المعينة او مدلولات
 للنقوش مما هي هذا المفهوم الكلي منحصرة في
 هذه الجزئية اذ لا ترد في ان المسائل الكثيرة باعتبارها
 الجهة الجامعة امر جزئية نعم يكون القضية ح طبيعة
 وهذا اذا اريد بالعلم المسائل واما اذا اريد به التصديقات
 او الملكة يكون المعنى ان مفهوم الفن الثاني يحمل
 تصديقات الباحث الفلكية او تحصيل ملكة آخرا
 هاد يجوز ان يكون المراد منه المركب من النقوش
 والمعاني المركب من النقوش والالفاظ والمعاني
 ولكن على هذه التقادير يكون الحمل بلا حطة ان المركب
 من الداخل والخارج خارج بمعنى ان محله الحمل انما
 هو باعتبار الخارج فتوجه وتبصر واما احتمال ان

يكون المواد منه أي من قوله الفن الثاني لا لفاظ
 أو النقوش من غير تقييد باليقين والدلالة
 فمن قيل يجوز أن يحتوق الجملان إذا كان الكتاب
 عبارة الوضوح عن الالفاظ لا بدله من الخصوصين
 أحدهما من جهة الذات والآخر من جهة الوصف
 كاليقين والدلالة على المعاني الخصوصية قوله
 في إثبات كون الفلك مستديرا ولم يقل في أن
 الفلك مستدير كما هو وأبه في عبارة الآتية
 إشارة في أول المسئلة الأولى من مسائل هذا الفن
 لأن الاستدلال على مطالب هذا الفن إنما هو
 بالأدلة اللمية والامر كذلك مثلا أن عدم تبدل
 إحدى الجهتين بالآخرى وكون كل واحد منهما موجودا
 في الحركة المستقيمة علة لاستدارة الفلك خارجا
 أيضا أي كما أنه علة لها ذهنا وإنما قلنا كذلك
 لأن المتبادر من الكون هو المعلومية لئلا الحاجة
 وهما احتمالا آخر لكن الراجح ما قلنا بقرينة إضافة
 الإثبات لا الكون قوله أن ههنا جهتين إلى
 قوله كان الفلك جسما مستديرا لفظا قياس

قياس استثنائي بوضع المقدم وتصويره كقوله كان
 جهتا الفوق والتحت من بين الجهات لا يتبدل أحد
 بهما بالآخرى وكان كل واحدة منهما موجودة ذات
 وضع غير منقسم في امتداد ما أخذ الحركة كان الفلك
 مستديرا لكن المقدم حق وكذا التلخيص قوله وسنرى
 كان كذلك كان الفلك جسما مستديرا شرطية
 الاستثناء وقوله أن ههنا جهتين إلى تفصيل المقدم
 تلك الشرطية كما لا يخفى على النفس الزكية ولك أن تصور
 اقترايا هكذا أن الفلك وجوده بالنسبة إلى القائم
 فوق وتحت لا يتبدل أحدهما بالآخر كل واحد منهما
 موجود ذو وضع غير منقسم في امتداد ما أخذ الحركة
 وكل ما شأنه كذا مستدير في أن الفلك مستدير
 وهذا هو أصل الدليل والأدلة المذكورة بعده متوقفة
 لتحقيق مقدمات زعم المستدل قوله لا يتبدل أن
 أحدهما بالآخرى ويحتمل أن يكون مراده في التبدل مطلقا
 في يرد عليه أن قوله فإن القائم إذا صار منكوسا لا يستلزم
 قوله فإن القائم لا هذا مسرود ببيان الجزء الأول من التلخيص
 وهو جهتا الفوق والتحت من بين الجهات لا يتبدل
 أحدهما بالآخرى وتصويره إذا لو تبدل أحدهما بالآخر

لصار ما يلي رأس المنكوس قوقا وما يلي رجله تحت وأول
يصير رأسه من تحت ورجله من فوق لكن التلابط
أما الملازمة فظا وأما بطلان التلا فان القائم لا يهبط
في الحقيقة مسرودا ثبات حقيقة المقدم بالنظر في اجزائه
الأول على تقدير ان اصل الدليل قياس استثناء قوله بخلاف
بأنه للجواهر والجهات الباقية هي القدام والخلق
واليمين واليسار لا المشرق والمغرب والجنوب والشمال
كما قال البعض واعترض عما أشاح وسوق الكلام
شاهد عدل عما قلنا قوله والجهة تطلق لهذا
تفصيل لما قاله المحقق الطوسي في شرح الاشارة للجهة
طرف الامتداد بالنسبة للملازمة والاشارة يعنى ان
معنى الجهة عند بعض الحكماء منتهى الاشارة للحسية
وعند البعض منهم منتهى الحركة المستقيمة فهي المعنى
الأول جهة الفوق محدب الفلك الاعظم وعلم المعنى
التأخر ففلك القمر ولا يخفى انه لو اريد من الحركة
مطلق الحركة اعم من التحقيق والتقديرية فجهة الفوق
المحدب قيل كل واحد من تعريفى للجهة لا يصدق
على جهة تحت وهي الموكب فان الاشارة وكذا
الحركة بتجاوزة عنه قوله منتهى الاشارة

الاشارة للحسية ومنتهى الحركة المستقيمة الأول
تقديمه على الدليل اذا التصور مقدم على التصديق
وأما تقديمه على قوله قوله جهة الفوق محدب
الفلك الاعظم فالجهة الحقيقية اثنان جهة فوق
وهي المحدب وجهة تحت وهي مذكور العالم وباقى
الجهات اعتبارية فبقية قوله والمشهور انها لا ينفك
ما ينبغي ان التفرق مقدم على التقيم قوله
والأول هو الصحيح لان الاشارة الى تصويره اذ لو
لم يكن الأول صحيحا لم يكن الاشارة النافذة من
فلك القمر متوجهة للجهة الفوق لكن التلابط
أما الملازمة فانه لو لم يكن الأول صحيحا لكان التناز
صحيحا اذ لا واسطة بينهما ولا قابل بينهما واذا كان التناز
صحيحا لم يكن الاشارة النافذة من فلك القمر متوجهة
للجهة الفوق وهو خطأ وأما بطلان التلا فلك الا
الاشارة اذا انفذت من فلك القمر كانت للجهة
الفوق قطعا وبيان هذه المقدمة لان تلك الآلة
النافذة من فلك القمر آخذة من جهة تحت متوجهة
لأما يقابلها وما شاذ كذا متوجهة للجهة الفوق
يود على تلك المقدمة ان لا نام ان الاشارة اذا انفذت

من فلك النمرات متوجهة لاجهة الفوق لم لا يجوز
 ان يكون متوجهة الى الفوق وليس كل فوق جهة وما
 ذكرته بيانه من المقدم القائلة انها اخذت من جهة التحت
 فهو ايضا مما فانها اخذت من التحت لا من جهة التحت
 يمكن ان يقال في دفعه انها اخذت من جهة التحت بناء
 على ان ثقل المشير الى المركز فليسهم قوله فالجانب الذي
 هو الاقوي فالجانب الذي يلي ما هو الاقوي في الغالب
 من ذينك الجنيين والسوق قرينة عادلة عليه وضمير
 مقابلة لما في قوله ما يحاذي وجهه قوله وما يلي رأسه
 بالطبع وما يتقابل تحتها يحتمل ان يكون بالطبع قيد
 للرأس والرجل اي الفوق هو متجه امتداد الى الرأس
 بطبعه والتحت هو متجه امتداد الى الرجل بطبعه فلا
 يكون ما يلي رأس المنكوس فوقا لان التمس ليس
 مقتضى طبع الرأس وحده على المقدمة القائلة ان جهتي
 الفوق والتحت لا يتبدلان انا اذا فرضنا قيام شخصين
 على طرفي قطر من اقطار الارض فالطرف الذي يلي رأس
 احدهما يلي رجل الآخر فيكون ذلك الطرف بالنسبة الى
 الاول فوقا وبالنسبة للآخر تحتها اجاب الغافل اللادى
 عنه ان هذا الاستلزام يتبدل للجنيين بل يستلزم

انما هو ان المتجه قائم على طرف
 من اقطار الارض

ان

يستلزم تبدل ما هو من جهة الفوق او من جهة التحت ولا يجوز
 فيه ويحتمل ان يكون قوله بالطبع متعلقا بقوله يلي اي يلي
 بالطبع لا بالقصر وما يلي الرأس بالقصر لا يكون فوقا وما يلي الرجل
 بالقصر ليس تحت قوله سوى ما ذكر منه الجنيين والظهر والبطن و
 الرأس والقدم ان كان مراده من قوله سوى زيادة تقاطع
 الابعاد عازوا يا قوام فلازم المقدم هو مجرد وقوع اوهامهم
 على الجهات الست وان كان مراده منه مطلق زيادة تقاطع ال
 الابعاد يكون اللازم مجموع الوقوع وكون الجهات ستا على ما لا يخفى
 قوله ثم عموا كل جسم يكون جهة التحت داخله فيه لم يكن اعتبار
 للجهات فيه وتبيد قوله سائر الاجسام بالمكنة الاعتبار فيها
 بعيد وشر هذا الكلام ات في قوله الالة فلكل جسم جهات ست
 فليست ما قوله يمكن ان يفرض فيه ابعاد شذوثة متقاطعة عازوا يا
 قوام اي يمكن ان يفرض فيه بعد ثم يفرض فيه بعد آخر متقاطع الاول
 عازوا ووجهه قايمة ثم يفرض بعد ثالث متقاطع لها عازوا ووجهه قايمة
 ايضا قوله فلكل جسم جهات ست لان الحاصل من ضرب الاثنين
 في الثلاثة ستة تصويره ان لكل جسم ابعاد ثلثة متقاطعة عا
 زوايا قوام لكل واحد من تلك الابعاد طرفان وكل ما مشاة
 كذا الجهات ست اما الكبرى فضا واما الصغرى فاما كون ال
 ثلثة متقاطعة عازوا يا قوام فبالفرض واما ان لكل واحد

منها طرفين فلما ثبت في محله تنافى الابعاد قوله طرف الامتداد
الطولي هذه النسبة من نسبة العالم الخاص في محتمل ان يواد
بالامتداد الطولي الامتداد الذي يقهر عنه بالطولي بالنظر الى
الجسم وهو ما يفرض فيه اولاً من البعد في العباد محتمل ان
الجزئات ليست هذه الاطراف بل ما ينتهي اليه ويحتمل ان يكون
المراو به الامتداد الآخذ في الطول فافهم هذا الامتداد هو جهة
الفوق والحق باعتبار رأس الانشاق القائم وقدمه اي ما
الاختلاف فيها هو هذا الاعتبار قوله حين هو قائم قديم اذ بدون
هذا القيد لا يتنازع جهة الحق اصلاً ووجهه الفوق كلياً فافهم ذلك
قوله ان امكن تطبيق اعتباراتهم عليها اي على الزيادة المذكور
او على الابعاد بان يقال انهم اكتفوا بذكر الاجزاء المتميزة في كل
بها امتياز بعض الجملات الحاصلة من تقاطع الابعاد الثلاثة عازوا
قوائم عن بعض منها قوله وانت تعلم لا يحتمل التعريف ويحتمل
التحقيق وتقرير التعريف ان امكان فرض الابعاد الثلاثة
متقاطعة عازوا قوائم في الجسم لا يستلزم وجوب الفرض والاعبار
كذلك في الجزأ اذ لا يجوز ويمكن ان يفرض في الجسم امتدادات
غير متناهية فلكون الجزأ غير متناهية حاصل يرجع الراجع الدعوى
الفنية او الراجع مقدمة مطوية وههنا تعوير آخر فافهم قوله
وكل واحد منهما موجود ويحتمل ان يكون مراده انه موجود في

في الخارج اي وجود كان قال الشريف قدس سره
في بعض تعليقاته على شرح حكمة العيني الوجود عندهم
على قسمين وجود الشيء في نفسه ووجود الشيء لغيره
والوجوب والامتناع والامكان يعتبر في كليهما
ويجوز اجتماع الاثنين منهما اذا اخذ باعتبارين ويحتمل
ان يكون مراده انه موجود في نفس الامر فوجوده في الكمال
بناء على حمل الوجود على الوجود الخارجي في نفسه وكذا القول
بقديقال قوله فيه اشكالاً انهم قالوا لا منع لهذه المقدمة
بقطع النظر عن دليلها الآلة او بناء على تنزيل دليلها منزلة
العدم لورود المنع المشار اليه بقوله قد يقال على الشرطية
المذكورة فيه او بناء على تخصيص الدليل بالمقدمة القابلة
ان كل واحد منهما ذو وضع فلا تغفل قوله ذو وضع اي
ما دى لا مجرد او المراد انه قابل للاشارة الحسية وعلى
التأني يكون قوله لو لم يكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها
مسروء الاشياء المقدمة القابلة بان كل واحد منهما موجود
كما لا يخفى قوله لانها لو لم يكن كذلك لا يحتمل ان يكون كل واحد من
الدليلين حجة على كون الجهة موجودة وعما كونها ذات وضع
ويحتمل ان يكون الاول حجة على الاول والثاني حجة على الثاني ويحتمل
العكس فعلى الاصل الاول والثاني يرد قد يقال وحاصله ان الام

هذه الشرطية وانما تكون صحيحة ان لولم ان يكون
 المشار اليه بالاشارة الحسية موجودة في الخارج فهو ايضا
 قائم بكونه وجودا في الخارج الذي يتوهم المشا اليه فيه قبل لو كان
 الاذ لا يلائم كون الجملة ذات وضع لزم المصادر المطا قول
 فيه بحث فان المراد بكونها ذات وضع كونه ماديا فلا مصادق
 قوله وانما قيد الاتجاه بهما الى يعنى لولم يقيد قالى
 الشرطية الثانية بالوصول اليها او القرب منها لا توجه
 على الايراد فمال التقييد الى الجواب عنه بالتحيز وقرره
 لان هذه الشرطية القائلة انه لولم يكن الجهة موجودة
 لم يكن اتجاه المتحرك اليها فان الجسم يتحرك منه البياض
 الى السواد المعدوم ويمكن تفرقة نقضا هذا ان هذا
 الدليل جازم وجود السواد في الجسم الابيض وحكم الملقى
 متخالف عن هذا الولم يكن السواد موجودا فيه اما ان
 اتجاه المتحرك اليه كى التالى بط فلا يلى الحكم بطلان
 المقدم وحاصل الجواب منع الجريان مستند بان التالى
 مقيد بقولنا بالوصول اليها او القرب منها وبداهة العقلا
 حاكمة بان ما يقصد بالوصول اليها او القرب منها يجب
 ان يكون موجودا وانما في مادة النفس فالحاصل
 فلا بد ان يكون تاما معدوما في انفس السوال هو

المتاقفة

المتاقفة وبعد هذا التحيز يرد على الشرطية مع آخر
 مستند بان يمكن ايضا لا والكل بناء على ان الدليل الثاني
 مسوق لاثبات وجود الجملة وان المراد من الوجود هو الوجود
 لا الذي نؤمنه كمالا في قوله عند القائلين وهم المشاؤون
 بان المكان هو السطح اي السطح الباطن من الحواشي المتأسس
 للسطح الظاهر من الحوى قوله لانها انقسمت ووصل المتحرك
 الى تصويره لو انقسمت الجملة في امتداد الحركة كما كانت احد
 جزئها لكن التالى بطلان التالى فحكم بداهة
 العقلا واما الملازمة اذ لو انقسمت الجملة لوصل المتحرك الى
 اقرب جزئها وتحرك واذا وصل وتحرك عن الجملة او الجملة
 وبغير نتيجة هذا القياس صفرى ونقصها كبرى وهو واذا
 تحركت عن الجملة او لا الجملة كانت الجملة احد جزئها لا هاتما
 وقوله فان تحرك عن المقصد لم يكن احب جزئين من جملة
 الى مسرود لاثبات هذه الكبرى وتصويره لانه اذا تحرك
 عن الجملة او لا الجملة لم يكن ابعد للجزئين او اقرب من الجملة
 واذا كان كذلك كانت الجملة احد جزئها قوله فلا يجوز حركة
 في الجملة هذه المقدمة مسوقة لاثبات المقدمة القائلة
 اذا وصل اليه وتحرك فاما ان يتحرك عن الجملة او لا الجملة
 فليس لصفرى المنقضة اليها هذه المقدمة بل لا يلائم كون

مطلوبة بالبيان اذ يجوز ان يكون الوصول متعاقبا فلا تقبل
 قوله كما اشترنا اليه قوله فلو كانت الحركة في الجهة كانت
 الجهة مسافة لاجهة وانه محال قوله فلا حاجة لما هذا التوديد
 اذ يكفي في اثبات هذا المطلب ان يقال لو انقسمت الجهة لاجهة
 للحركة فيها لكن التلا بطا اما بطلان التلا فلاذ لو امكن
 الحركة فيها لكانت مسافة لاجهة لكن التلا بطا واما الملائة
 فلان انقسام الشيء يستلزم كونه امتدادا والامتداد يلزم
 امكان الحركة فيه وهو ظاهر قوله ولازم ملائمتها قبل هو
 ما لا يوجد فيه امور متخالفة للحقيقة وقيل هو الملاء الذي لا
 لا يوجد فيه حدود مختلفة للقياس فمع كمال التعريفين يلزم
 ان يكون الملاء المتشابه متناهيما ويلزم ايضا ان لا يكون
 فيه شيء يكون جهة متخالفة لجهة اخرى ولكن التعريف الاول
 اعلم من الثاني بحسب اللفظ اذ الظاهر ان كل ما يوجد فيه موافق
 بالطبع لاخر اذ المواد من الامور اما الاجزاء او الحدود او
 مطلق الامور فمع التعريف الاول يرد على قوله والامكانات
 الجهتان مختلفتان بالطبع انه تم اما المقدمة التي اورد
 بها الاثبات فهي تم ايضا لم لا يجوز ان يكون الامور
 اي الاجزاء التي هي متفقة باقطع عوارض متخالفة
 الحقيقة فتكون تلك الامور باعتبارها متخالفة

متخالفة وكذا يرد على قوله فلا يكون احديهما مطلوبة و
 الاخرى متروكة انه لم لا يجوز ان يكون مطلوبة باعتبار
 بعض تلك العوارض ومتروكة باعتبار بعضها وعلى التعريف
 الثاني انما لا يتم استلزام عدم اختلاف الجهتين بالطبع
 فانه يمكن ان يفرض في الملاء المتشابه سطح ونقطة وهما مختلفان
 بالطبع والجواب عنه بان النهايات المفروضة في او
 خط تحن الملاء المتشابه امور موهومة لا يفيد للمعرفة
 انه يكفي فيه وجودها لمحالها ويعرف حلا متشابه افان
 من المذكور قوله فاذا اي فاذا لم يكن تحدد للجهات
 في خلاء وفي ملاء في اطراف ونهايات خارجة عن
 الملاء المتشابه لكن المقدم حق كما نقرر آنفا وكذا
 التلا وهو قوله تحدد للجهات في اطراف ونهايات
 خارجة عن الملاء المتشابه قوله محصلة به ان الملاء
 المتشابه فان قلت ان ما استفاد من تعريف الملاء
 المتشابه انه جسم غير متناه في المقدار وتحصل الاطراف
 به يفيد تناهيها قلت اما اولاهي فلا ان المتناهي
 من التعريف انه جسم غير متناه الاطراف متخالفة بالطبع
 والمستفاد من هنا تناهيها لا مطلق الاطراف اما
 ثانيا بعد ما ثبت ان تحدد للجهات في اطراف خارجة

عن الماء المتشابه محصلة به ثبت أنه متناه وأن
لم يكن فيه حدود مخالفة بالطبع فيما كلاً التقديرين
لا يرد ما ورد من على أنه لم لا يجوز أن يكون
تحدو الجهات في نهايات الماء الغير المتشابه لأن ما ثبت
من النهايات المطلقة لا النهايات المخالفة بالطبع فليكن
تلك النهايات متحققة في ضمن النهايات المتفقة بالطبع
ولا وجه أيضاً لما قال في تلك الحاشية من أن حاصل
ما قيل لتوجيه هذا المقام أن تحدو الجهات ليس
في نحن الماء المتشابه فهو نهايات الماء المتشابه
قوله لأن المتناهي يوجد فيه حدود وليس مراد
أنه يجب أن لا يوجد فيه حدود فلا يكون كلياً فلا يرد
أن الكثرة المصنعة ليس فيها حد أن فلا عن الحدود وقوله
وإنما تعرضوا للماء المتشابه تبينها عما أن اثبات تحدو
الجهات لا يتوقف على تناهي الأبعاد يعني أن التعرض
له لمجرد التبيين عما أن اثباته لا يتوقف على تناهي الأبعاد
فلولم نتعرض له فإثباته بتناهي الأبعاد يتوهم منه التوقف
عليه وإنما قلنا كذلك لأن حين عدم التعرض له لا بد
في اثبات الحدود من اثبات عدم تناهي الأبعاد قوله
كما لا يظهر بادي في تأمل أقوال الاعتدال بادي في العالم وكذا

وكذا بما يظهر به الاعتدال والتعويل على التأمل العميق
وعلى استخراج منه من اليق الايق وأقوال قد عرفت
أنما هو المراد وأنما تعرضوا للماء والكلام خال عن تحمل
على التوجيه التناهي قوله ومع كان كذلك كان تحدوها
بحجم كون أي كلما تحقق كون لهما غير متبدل أحدهما بالآخر
خري وكونها موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد
ماخذ الحركة كانت لهما محتاجة لا امر يحدوها وكان
تحدوها ماخذ الحركة كانت لهما محتاجة لا امر يحدوها
وكان تحدوها كونها اطراف أو نهايات خارجة عن الماء
المتشابه وكلما كان لهما محتاجة لا امر يحدوها وكان
تحدوها كونها اطراف أو نهايات خارجة عن الماء المتشابه
كان الام المحدود جسماً كرياً ينتج كلما تحقق كون لهما غير
متبدل أحدهما بالآخر وكونها موجودة ذات وضع غير
منقسمة في امتداد ماخذ الحركة كان المحدود جسماً كرياً
لكن المقدم حق وكذا التناهي والكرري مرادف المستدير
وقوله وإذا ثبت هذا الآخر الفصل مسرود ولا ثبات الشريطة
القابلة ومع كان كذلك كان الفلك جسماً كرياً وقوله
لأن تحدوها أما أن يكون في المسرود لبياً الكبير المذكورة
وتصويره كلما كان لهما محتاجة لا امر يحدوها وكان

تحدوها كونها اطرافاً ونهايات خارجة عن الماء المتشابه
 لكان محدوها اما جسم واحد او باكثر وايتما كان وجب
 ان يكون الحد وكذا يتبين الكبري قوله فان كان جسم واحد
 اي كلما كان تحدو الجاهات جسم واحد وجب ان يكون ذلك الجسم
 كرتيا والاوجب ان يكون جسم ليس بكرتي لكن التاليط
 وقوله لان الجسم الذي لا استدلالا على بطلان التلاق قوله
 لان الجسم الذي ليس بكرتي لا يتحد به جهة السفلى لان جهة
 السفلى لا يمكن تصويره ليعاين هكذا ان الجسم الذي ليس
 بكرتي لا يتحد به غاية البعد وكل ما هذا شأنه لا يتحد
 به جهة السفلى اما الكبري فلان جهة الفسالية البعد عن
 الفوق واما الصغرى اذ لو تحدو به غاية البعد لتبدلته جهة
 السفلى بالنسبة لا ما هو البعد منه واذا تبدلت كذلك لها
 دت فوقا بالقياس لاذلك البعد لكن تاليطه هذا القياس
 بطل وكذا مقدمها اما الكبري فخط واما الصغرى فان كل ما
 يفرض انه بعد الابعاد لم يكن ابعد فكان السيل قلا ولم لا
 يجوز ان يكون الجسم الكرتي هكذا اي ما يفرض في داخله انه
 ابعد الابعاد لم يكن ابعد اشارة الى جوابه بقوله بخلاف الكرة اذ
 يتحد بمرکزها غاية البعد الاخر قوله فان قلت لا يصح ان
 يكون مناقضة في صورة الاستدلال فيكم من منع التاليط

لتلا الشريطة القابلة ومع كان كذلك كان تحدوها جسم
 كرتي فان كل واحد من مقدم الشريطة الواقعة في القياس
 وتاليها مقدمة ويتوقف عليه صحة الدليلاد يقع ان يكون
 معارضة مع دليل تلك الشريطة نفسها وهذا الاحتمال
 امس بقوله فلو كان تحدو الجهتين بالجسم الكرتي لا فافهم قوله
 فلو كان تحدو الجهتين بالجسم الكرتي الا ان يسقط هذا من
 البين فتم عبارة الشرف قدس سره في حاشيته على شرح التحرير
 وحي فان قلت الممر وان كان ابعد الابعاد المفروضة عن
 المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن الممر لجواز ان
 يفرض قطر المحيط اعظم مما هو عليه فلا يكون للجهات و
 قعين على ابلغ وجوه المقابلة كما ادعيت انتهى قوله
 والاى على تقدير كون تحدو الجهتين باجسام متعددة
 لم يحط بعضها ببعض لم يتعين بها غاية البعد عن جهة
 الفوق لم يتعين بها غاية البعد عن جهة الفوق لم يتعين
 بها غاية البعد لكن التاليط فكذا مقدمها ثبت نقض
 المقدم كما قال فيجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر اما الكبري
 فاشارة الى بيانها فيما سبق اتقنا من ان جهة السفلى
 غاية البعد عن جهة الفوق واما الصغرى فاشارة الى بيانها
 بقوله لان ما بعد الاخره وتصويره والا لكان ما هو ابعد



عن بعضها في الامتداد والاصل بينهما اقرب من الآخر وكلما
كان كذلك يكون كلما يفرض غاية البعد عن بعضها لم يكن
غاية البعد عن المجموع فتح والالكان كلما يفرض غاية البعد
عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع ونفهمها كبري هكذا
وكلما كان كذلك لم يتحقق بها غاية البعد فينتج القصر في قوله
والمستحب ان يقال لا وجه له انه آتم في الدلالة على المقصود وهو
ان غاية البعد الخارج عن تلك الاجسام لا تحدد بها واما
ما ذكره المصنف فيسبغ على ان غاية الدلالة عليه واما ان غاية
البعد الخارج عن تلك الاجسام في الامتداد والاصل بينهما
لا تحدد بها ففيه قصور اذ لم يبين حال البعد الغير الواسع كما
لا يخفى على القاصد قوله فيجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر اي
فيجب على تقدير كون محدودا للآخر اجسام متعددة يحيط بعضها
ببعض فاذا وجب ان يحيط بعضها ببعض يجب ان يكون المحيط
من تلك الاجسام كوة فينتج انه على تقدير كون محدودا للآخر اجسام
باجسام متعددة يجب ان يكون المحيط ضرها كوة قوله
ان الفلك بسيط يجوز ان يكون اللام للاستغراق اي ان كل
فلك بسيط ويجوز ان يكون للجسم معنى ان ما صدق عليه
هذا الجسم بسيط فاما الاول يكون الكلام تاما لان مسألة
العلم يجب ان يكون كلياً واما بالنظر لادليله فناقض كما اشار

اشارة اليه اشارة خارج قيل هذا وعلى انشاء يكون تاماً نظراً
لادليله ان تم الدليل واما في نفسه فناقض كما عرفت انما
فان مهمات العلوم كليات فقام قوله مختلفة الطابع
اي مختلفة للمقاييس او مختلفة من حيث صوره والنوعية
في نفس الامر قوله وهذا الرسم غير عن التفسير المذكور بالرسم اذ
تركب الشيء من اجزاء او سلباً من اعراض الذاتية للافلاك
والفناصير بخلاف المسائل الآتية بعد من هذا الفن الثاني
فان محولاتها من لواحق الافلاك خاصة في انشاء
الاما ان عموم المحول من خصوص البحث كبحاثة الفلك
لا ينافي كون ذلك المحول من الاعراض الذاتية بالنظر
للاوحدة العلم كالعالم الطبيعي قوله قد يطلق البسيط
مقصوده منه هو الاشارة لما فايده التفسير فان البساطة
باللغة الاول من هذه المعاني الثلاثة من الاعراض الغريبة
لفلك نشجولة الفلك والجمع والبساطة بكل واحد من
المعنيين الاخيرين ليست من اعراض الفلك فقام
قوله هو الفناصير الاول وتوكله ليمتد بالمتن الاولين
الا ان يقال عدم اشراج الافلاك في بيان لا يحتاج
الى البيان قوله لا يقبل الحركة المستقيمة مقدرة على الحركة
لان عدم قبول الفلك للحركة المستقيمة من لواحق البنية

هذا صفر العيان وكبرى قوله كل ما كان كذلك
 بسيط عما اشار اليه بقوله ومع كان كذلك كان
 بسيط ولما كان الكبري محل منع مستند بان الحركة المنجزة
 ينازع البساطة اشار الى دفعه بتفسير الحركة المستقيمة
 باللاينية المطلقة المقابلة للحركة المستديرة التي هي
 الوضعية والحركة الوضعية عما سبق هو انتقال الجسم
 من هيئة وضعية لاهية وضعية اخرى على سبيل التدرج
 في دخول الحركة المنجزة والجوالة تحت بالمستقيمة واما الصفة
 بعد هذا التمهيد فاستدل عليها بقوله امانة لا يقبل الا ويمكن
 توتره استثنائيا بوضع المقدم وانما ستره بهذا الاسلوب
 ليكون المقدم استقلاليا في البحث فلا تفقد قوله
 اي الالينية مطلقا والمستديرة هي الوضعية ههنا المراد من
 الحركة المستقيمة ههنا انما هي بالمعنى المصطلح في الحركة
 المستقيمة بالمعنى اللغوي والحركة المنجزة والجوالة وذلك
 المعنى هو الالينية المطلقة فلما كان وان يراد ان الحركة المستقيمة
 ح يكون اعم من الحركة المستديرة مع ان الامر ليس كذلك اذ
 بينهما تباين في الاشياء الجوانب عن هذا بقوله والمستديرة
 هي الوضعية عما هو المصطلح والحركة الجوالة واما الاستدلال
 بالثبوت قوله امانة لا يقبل الحركة المستقيمة فلان الح

الى تصويره لانه لو كان قابلا للحركة المستقيمة لكان حين
 ما كان متحركا بالحركة المستقيمة متجها بجهة وتادكا لآخرى
 وكل ما هذا شأنه فالجها متحدة قوله لانه فينتج لو كان
 الفلك قابلا للحركة المستقيمة لكان لهما متحدة والفلك
 ليس كذلك بل يتحد به لهما اشار الى دفع التلا وقوله
 وقوله فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة هو المطا واما
 دفع التلا فلما ثبت في الفصل السابق ان وحدة لهما هو الفلك
 قوله فيه نظر اذ لا يلزم الا حاصلة ان كان مع قوله قوله قبل
 وجوده يكون هذه المقدمة اي الكبري مم مستندا بان
 اللازم من كون المتحرك بالحركة المستقيمة متجها لاجهة
 وتادكا لآخرى هو كون لهما متحدة قبل حركته ليس الا وان
 كان معناه قبل حركته يكون بطلان التلا منوعا مستندا
 بان الحال هو متحد لهما قبل وجوده ليس الا نعم لو استقط
 كلمة قبله من البين لكان المقام سالما عن هذين المنعين
 قوله ومع كان كذلك وجب ان يكون بسيطا والامر ان
 يقول واما قوله ومع كان كذلك لا عطف على قوله امانة لا يقبل
 الحركة المستقيمة لان المقام مقام تفصيل المقدمات مع اولها
 ويمكن ان يقال المقام وان كان كذلك بحسب الظن الا ان اصل
 التلا استثنائي في مجموع قوله ان الفلك لا يقبل الحركة الا

المستقيمة كان بسيطاً فلا يكون المقام في الحقيقة مقاماً تفصيل
 المقدم ما قولك أي بسيطاً فائدة التفسير به دفع توهم أن يراد
 من الأجزاء مطلق الأجزاء أو يراد منها الأجزاء التحليلية المحضة
 لا بسبيل إلى الأول أي اللانتم الأول وهو كون كل واحد من أجزاء
 الفلك على شكل طبيعي بطلان الكائن في هذا صفر العيان كبراه
 قوله ولو كان لا ويجعل نتيجة هذا الافتراض شريطة الاستثناء
 وفرغ التنازع بما ثبت في الفصل السابق من أن الفلك مستقيم
 قوله والآي وان كان كل واحد من أجزائه على شكل طبيعي قوله
 لأن الشكل الطبيعي للبسيط الكثرة أشار إلى دليله بقوله قالوا
 لأن الطبيعية لا تفرده لأن الشكل الطبيعي للبسيط مقتضى طبيعته
 ومقتضى طبيعة البسيط الكثرة لما ثبت من أن الفاعل الواحد
 في القابل الواحد لا يفتقر إلى واحد فثبتت هذه المقدمة
 أي أن الشكل الطبيعي للبسيط الكثرة ثبتت العفوية إذا لا يخفى
 على المحقق أن إثبات القضية الكلية إثباتاً للشريطة المأخوذة
 كخوذة من تلك الكلية قوله وكل شكل لا يخلو من كل شكل
 سوى الكثرة أو وجوده أفعال مختلفة فإن الشكل المصنوع
 مثلاً من بين سائر الأشكال يكون جانب منه قوله
 ولا سبيل إلا التنازع والثالث أي اللانتم التنازع والثالث
 بطلان الآي ولو لم يكن باطلاً لم يكن كل واحد من أجزائه أو

أو بعضها كره وإذا لم يكن كل واحد منها أو بعضها كره لكان
 طالباً للشكل الطبيعي فجعل نتيجة صفر ونفتم كبري وهو وإذا
 كان كل واحد منها أو بعضها طالباً للشكل الطبيعي يكون قابلاً
 للحركة المستقيمة ويجعل نتيجة هذا الدليل شرطية الاستثناء
 ونرفع التنازع إلى ما يليه بقوله هذا خلف أي بما ثبت قبيل
 هذا من أن الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة يرد عليه لأنم أن
 هذا الدليل يستلزم ظناً أن استحالة كون الفلك قابلاً
 للحركة المستقيمة لا يستلزم استحالة كون أجزائه قابلاً لها أشار
 إليه بقوله ولا يخفى عليك لا يمكن للجواب بتغيير الدليل عما أشار
 إليه بقوله وقد يقال إذا لو كان حقاً أي إذا لو كانت تلك الأجزاء
 قابلة للحركة المستقيمة كانت جهتها كانت تلك الأجزاء التي
 هي مقدمة على تلك الأجزاء وإذا كان شأن تلك الجهات
 كانت الجهات متقدمة على تلك الجهات ويجعل نتيجة صفر ونفتم
 كبري وهو وإذا كانت الجهات متقدمة على الفلك لكان تحدد
 الجهات قبل المحدد ويجعل نتيجة هذا العيان أيضاً صفر ونفتم
 كبري وهو وإذا كان تحدد الجهات قبل المحدد لم يكن الفلك محدداً
 للجهات ينتج لو كان حقاً لم يكن الفلك محدداً للجهات لكن بطلان
 لما ثبت في الفصل السابق من أن تحدد الجهات هو الفلك فتوجه
 فلم يلزم تحددتها قبل المحدد منع للكبري المطوية وهو قولنا إذا

اذا كانت الجواهر متقدمة على الفلك لكان تحته الجواهر قبل الحد
 ويجوز ان يكون منها النتيجة هذه الكبرى مستنداً بان جزء
 الفلك اذا تحرك على دائرة مركزها العالم لم يكن قعر كالاشياء
 من جهتي الفوق والتحت فان قلت هذه المقدمة مدلك
 فلا يصح منها قلت ان دليلها مقدوح لان المقدمة القائلة
 اولو كان حقاً كانت جهات حركاتها متقدمة عليها منه
 ايضا مستنداً بان اللازم هو تقدم جهات حركات الاجزاء على
 حركات الاجزاء لا على قولها دائرة مركزها العالم احرز
 عن الدائرة التي مركزها خارج عن مركز العالم سواء كانت محيطاً
 واقعا على مركز العالم كما في خارج المركز او لا كما في النصف او غير
 اذ الحركة عليها في احد نصفيها من الفوق والتحت لتزب المتحرك
 منه على التدريج في ذلك النصف وزب بعضها الآخر من تحت الى
 الفوق كما قيل قوله لتساوي الاجزاء في الطبيعة اي في طبيعة
 الفلك لما ثبت من انه بسيط وطبيعة البسيط واحدة ولو
 قال لكون تلك الاجزاء المفروضة متماثلة في الطبيعة لكان
 اولاً قائلاً قوله بالحركة السريعة والبطيئة وانه فزج بلا وجه
 في شرح المواقف ولا يمكن استناد ذلك الى تعيين بعض النقط
 للنقطية وبعضها لرسم الدائرة الا على موجب بالذات لانه
 يخص من الموجب الالزام معاً للقاء فاستقل الكلام اليه

اليه وايضا نسبة الجميع الاجزاء سواء فلا يتصور منه
 تخصيص وتعيين فيما بينهما بل بالاختار يفعل ما يشاء
 ارادة من غير احتياج داع مرتج واذ اوجب الرجوع بالآخر الى
 فعل المختار فليعتدوا به اولاً فانه يخفف عنهم كثير من المؤنات
 التي يلزمهم لاثبات قواعدهم الحكيم خصوصاً في احكام
 الافلاك فان تلك المؤنات جنية على كون الواجب موجبا
 بالذات فاذا قيل انه مختار سقطت انتهى قوله وقد يقال
 الى ينع ولو سلم قولك ان عدم وجوب الوضع والمكان
 ذاة لطبايع الاجزاء يستلزم امكان زواله عن الوضع
 وامكان وصوله الى وضع آخر ولكن لا ثم قولك وما
 ذلك اي التزوال والوصول الا بالحركة لم لا يجوز زواله
 بحركة الغير مما اجبر الوضع والحركة معه ولا بد لنفسه من
 دليل قوله عنها ضمير الجرح وللوضع وامر التانيث سهل
 او انه للمجازاة وضمير عليها للاجزاء وارجاعه الى المجازاة
 وكيف جذا وكذا غيرها للاجزاء قوله سواء كانت تلك
 الحركة اي حركة الغير الطبيعية اي مقتضى طبيعة او قسرية
 ذلك اي مستفادة من امر خارج عن الغير قوله واجب باننا
 اذا فرضنا الى ينع ان هذا بناء على فرض وجوب كون
 الغير في ثم الدليل فتوجه قوله من حيث انه بسيط فان

تامة قوله كل جزء من اجزاء المفروضة فيه لا يمتاز بطبيعة
تقتضي حصول وضع معين ومجازا مقيمة بتوقفه على ملا
حظة ان الفلك بسيط بقوله مبدء ميل مستدير في
شرح الاشارات الميل هو الذي سمي المتكلمون اعتما
فاذا كان الاقوى هو الخفة واذا كان الا اسفل هو الثقل
ومحرك الجسم سواء كان داخلا كالطبيعة او خارجا كالقاسر
يجب ان يحدث او لا الميل ثم للحركة انتهي نعم هذا يجب ان يكون
اضافة المبدء الى الميل لامية ومال الى هذا بعض الافاضل
حيث قال ان الميل حالة للجسم مغايرة للحركة تقتضي الطبيعة
بواسطتها الحركة لولا العائق وقال بعض المحققين اضافة
المبدء الى الميل بانية ولكن كون الميل مبدءا للحركة ليس
بحقيقة اذ المبدء حقيقة هو الطبع قائم قوله المناسب
يقال لو لم يكن طبعه قولا ان حمل اضافة المبدء الى الميل
الميل على البانية فالمناسب هو عبارة المصداق
حملت على اللامية فالمناسب ما قاله الخارج فان
قلت اي الاحتمالين او لا باعتباري قلت اما بالنظر
لا السوى فكل واحد من الاحتمالين المذكورين
سيان في الاعتبار واما بالنظر لامر خارج عن
السوى وهو شدة الاحتياج لاثبات الميل المستدير

المستدير فاحتمال الاضافة البيان او لا باعتبار
واما قلنا ان اثبات الميل شدة الاحتياج اذ على
قاعدة هو وجه ان القلة يجب ان يناسب المعلوم
فلما لم يوجد المناسب بين الطبيعة والحركة لان
الطبيعة قار الذات ولا يقبل الشدة والضعف
والحركة غير قار الذات وتقبل الشدة والضعف
فلم يكن ان يمدد عن الطبيعة للحركة لفاية البعد
بينهما فتمت الحاجة لاثبات واسطة ان الة
يناسب الطبيعة من حيث انه قار الذات ويناسب
الحركة من حيث انه قابل للشدة والضعف فيبقى
عنهما الحركة واما اطلاق المبدء على الآلة فتبايع
لانهم كما يطلقون الوسائط على الآلات
كذلك يطلقون عليها فواعلا والمأصل كما ان ال
الطبيعة مبدء للحركة عندهم وكذلك الوسطة
التي عبر عنها بالميل مبدء لها ولكنها ليست مستقلة
بالتأثير بخلاف الطبيعة قوله ويتناول ماله شعور
وارادة كلمة الواو حالية فيجوز ربطه قوله الطبع
بمع الطباع ويجوز ربطه بالطباع في يكون المعنى والمال
ان الطباع يتناول ماله شعور وارادة وعلى الاول

يكون المفعول والمفعول ان الطبع يتناول ما له شعور
وارادة قال الشرفي قدس سره في حاشيته على شرح
التجريد والطباع هو الذي يتناول ما له شعور وارادة
وما لا شعور له واما الطبيعة فمفيدة في استعمالها
بعد الارادة ثم ان الظن من قوله لو كان الطبع شر
مشركا بين ذينك المعينين قوله فلا يلزم قوله
الا اذا الملازم ان يقول دالا كان الشئ مع العاين
الطباعي كموالاه قوله فلا يصح قوله لما قبله الميل
المستدير من خارج اذا اللازم لا يفي على تقدير ان الطبع مع
الطبيعة انا لانم الشرطية القابلة بان الفلك لو لم
يكن في طبيعته مبدء ميل مستدير لما قبله الميل المستدير
من خارج وما اوردته في بيان من الدليل فنظروا فيه
لاتا لاسلم ما ادعت فيه من استحالة اللازم وبطلان
قوله فيه بحث لا حاصله انا لانم ان هذه المقدمة العا
ثلة بان الفلك قابل للحركة المستديرة يستلزم بطلان
القائل ان اراد بكونه قابلا لها كون الحركة المستديرة
ممكنة الثبوت له نظر الاذاته فانه انما يستلزم ذلك
ان لو كان هذا متنافيا امتناع ثبوتها له بالغير فهو
ايضا لا يجوز ان يتنع لعدم علمها وهو الميل المستدير

المستدير وان ادو به ان الفلك مستديرها استعدادا
تاما ان يستلزم لجميع ما يتوقف عليه استعداد الحركة فلا يتم انه
قد ثبت فيما مر فان اثباته ان اثبات ان الفلك مستدير
مستديرها استعدادا تاما انما يتم اذا ثبت وجود جميع
شرايطه وارتفاع موانعه ولم يثبت بعد فان قلت ان الا
حتما لن راجح قلت قول المعنى بعيد هذا لانه لو تحرك من خارج
دون ان يقول له قبل الميل من خارج يستدعي ان يكون معنى
قوله ان الفلك قابل للحركة المستديرة ان الفلك مستديرها
استعدادا تاما فبقوله اذ لا شبهة في امكان حركته الى
المستديرة ان هذه المقدمة القابلة بان كل واحد من الب
النميرة قابل للحركة المستديرة بيته في نفسها وقوله وكيف
لا وقد ذهبوا الى تنبيه تأمل قوله فيجب ان يكون فيه مبدء ميل
مستدير ولكن حكمه متخلفة عنه اي عن الدليل المذكور لان الحكماء
لم يقل بان في النعم مبدء ميل مستدير قوله ويمكن نفي الدليل على
وجه الاجواب عن المنوع المذكورة بتغيير الدليل ونفي بوه ان
الفلك قابل للتجزيك الفسري اي يمكن ثبوت له نظر الاذاته
وكل ما يكون قابلا للتجزيك الفسري نظر الاذاته لا بد فيه
مبدء ميل طباعتي فالفلك لا بد فيه من مبدء ميل طباعتي ومثل
هذه النتيجة مقدما لشيئية هكذا كلما كان في الفلك مبدء

ميل طباي يجب ان يكون فيه مبداء ميل مستدير يتحرك
به لكن المقدم حق وقد عرفت حقيقة واما الملازمة فلان
لو لم يجب هذا الوجه ان يكون فيه مبداء ميل مستقيم
لكن التلابط لما تقرر في الفصل السابق من ان الفلك
لا يقبل الحركة المستقيمة ولا يخفى ان كل واحد من الصفرين
والكبري مطلوب بالبيان قوله امكان للحركة بحسب الذات
اي الحركة القسرية فانها وان كانت ممتعة بالغير في الفلك
لكنها ممكنة له نظر الاذاته قوله ولما امتنع في الفلك
الميل المستقيم مع انه لا يمتنع في العناصر فلا يخرج هذا الدليل
فيها فقام قوله لانه لو تحرك لا وتؤثره ان الفلك المفروض
عديم الميل لو تحرك من خارج لتحرك مسافة في زمان يكون
ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذي ميل طبيعي يتحرك
بمثل تلك القوة القسرية في عين تلك المسافة ويكون
نسبة الازمان حركة ذي ليل بالنصفية وكلما تحرك عديم
الميل مسافة في زمان كذلك فيتحرك ذو الميل المفروض
ثانيا حيث يكون ميله نصف ميل ذي الليل الاول بتلك
القوة القسرية في مثل زمان عديم الميل مثل مسافة لان
الحركة لا يفتج لو تحرك عديم الميل من خارج فيتحرك ذو الميل
التأخر في مثل زمانه مثل مسافة ونصها كبري وبع كلما

كلما تحرك ذو الميل التأخر في مثل زمانه مثل مسافة يكون
الجسم القليل الميل والذي لا ميل فيه متساويين في السرعة
فتج لو تحرك عديم الميل من خارج يكون للجسم القليل الميل
والذي لا ميل فيه متساويين في السرعة فنقول التأخر
محال وكذا المقدم والمقدمات المذكورة في البين مسروقة
لانتها الفرض والكبري بالنظر الى القيود كما لا يخفى قوله
فيقطع ذو الميل التأخر الى بدل عن قوله في التقرير الاول فيتحرك
الى فاما التقرير الثاني فمقدم مع التقرير الاول لا قوله فيتحرك فاما
مياز الاول عن التأخر بتوليه فيتحرك الى واما مياز عن الاول
بتوليه فيقطع الى تصوير الاول وخلاصته نظر لامه الامية
ان حركة ذي الميل التأخر في زمان حركة عديم الميل لا تقطع الا
مثل فتم لان حركة ذي الميل التأخر في زمان حركة عديم
الميل يوافق حركة عديم الميل في السرعة وكل ما شأنه كذا
لا تقطع الا مثل فتمها وتصور التأخر كذلك هكذا ان حركة
ذي الميل التأخر لا تقطع مئة حركة عديم الميل الا في زمان
حركة لان ذي الميل التأخر يساوي زمانها حركة عديم الميل
وكل ما شأنه كذا لا يقطع مسافة حركة الا في زمان حركة
فكلية التأخر قوله فيتحرك وفي قوله فيقطع نظر الى ما قبلها
جزائية ونظر الى ما بعدها في ترفيقية داخلية على النتيجة فلا

قوله قال ابو البركات وجود الحركة من حيث هو لا من حيث
مع قوله ان سرعة الحركة تزداد وتنقص بانتقاص الميل
المعاوق وازدياده وهذه المقدمة مذكورة في التقرير
الاول والشارح فقصر منع البركات عما تقتضيه التقرير الثاني
تقديم تصويره لان ان سرعة الحركة تزداد بقدر انتقاص
المعاوق وتنقص بقدر ازدياده وانما يكون الامر كذلك
ان لو كانت ماهية الحركة من حيث هو مقتضية مطلق
الزمان اي زمانا غير معين فهذا ايضا فان مقتضى ماهية
الحركة من حيث هو زمان معين محقق في جميع الحركات و
لكون هذا السند في دعم السابقا وادوده في صورة
المقدمة فلما كان نظريا وحلا للنع نظر الاصولية استدلال
عليه بقوله فان وجود الحركة من حيث هو لا يتصور الا في
زمان فذلك الزمان الذي يقتضيه الجواب المذكور يحتمل
ان يكون اثباتا للمقدمة الممنوعة وهو قوله ان الحركة من
حيث هو تقتضي مطلق الزمان ويحتمل ان يكون ابطالا للسند
وهو قوله لان مقتضى ماهية الحركة من حيث هو زمان
معين فيكون كلاما على السند ويحتمل ان يكون منعا للمقدمة
الناقيلة ان ذلك الزمان الذي هو مقتضى ماهية الحركة
يكون محفوظا محققا لما عرفت ان كلام ابو البركات

البركات اعترض بطريق الاستدلال قوله للحركة من حيث
هو يحتمل ان يكون مقصوده ان الحركة المطلقة اي لا بشرط
شيء في كلامه نظر فان الحركة المستبقة في الاجسام الثلاثة
هي الحركة بشرط كونها مستفاد من القوة القسرية
وفي بعضها الحركة بشرط مقارنتها بالمعاوق فليكن
مقتضى الحركة المطلقة هو المعين ومقتضى الحركة بشرط
شيء هو المطلق ويحتمل ان يكون مقصوده ان
الحركة لذاتها اية نوع كانت ويؤيد هذا الاحتمال
قوله في جميع الحركات اذ الجمع المحل باللام بين العموم
فما لم يقله وكذلك الحركة متصلة بانطباقها على
المساحة والزمان وفيه بحث فان اتصال المنطبق
عليه لا يقتضي اتصالا بالمنطبق فانه يتوقف على ان
يكون المنطبق مقدارا قابلا بالمنطبق عليه وكون
ما نحن فيه من هذا محل بحث وكون الزمان مقدارا للحركة
المحدد لا ينفق قوله ويمكن ان يقال ان البواهة حاكمة
على منع تلك المقدمة ايضا بتقدير السند لان ان
سرعة الحركة تزداد وتنقص بانتقاص القوة المبلية
المعاوق وازديادها وانما يكون كذلك ان لو كانت
الحركة المخصوصة مقتضية زمانا مطلقا فهذا ايضا

فإن ملاحظة العقل حكمة بأن الحركة المخصوصة مقتضية
 زماناً مطلقاً لا قوله باعتبار القوة المحركة والجسم
 المتحرك والمسافة المعينة يقع إذا كان لكل واحد
 من هذه الأمور خصوص وتعيين وكان زمان تلك
 الحركة المخصوصة التي وقعت في مسافة معينة باعتبار
 هذه الأمور يكون ذلك الزمان لا محالة معيناً فالعقل
 الذي وجد باعتبار المعادق يكون بآثاره قوله
 ولم لا يجوز أن يكون بالغاية مراتب الضعيف الحاش
 لم يبق له أثر فيه أما أولاً فلأن المفروض أن الميل القليل
 إنما هو نصف الميل القوي وأما ثانياً فلأن المفروض
 أيضاً أنه معادق وأما ثالثاً فلأن الميل الذي يكون
 مخالفاً للقوة القسرية في الجهة له أثر لا محالة وإن كان
 ضعيفاً وما ذكره من قوله ولا تأثير لقطرة واحدة لا
 يجدى نفعا ههنا قوله لكن فرض الميل على النسبة
 المذكورة أي نسبة زمان عديم الميل إلى زمان ذلك الميل
 الأول ممكن وفيه لا نالاً من نسبة الميل الثاني إلى الميل الأول
 فإنه إنما يتم إن كان نسبة زمان إلى زمان عودية
 فهذه أيضاً حكمة النسبة بين الزمانين مقدارية
 على ما برهن عليه أقليدس من أنه يجوز أن يكون للمقدار

للمقدار نسبة إلى مقدار آخر لا توجد تلك النسبة بين
 النسب العددية أشار إلى هذا المنع بقوله ويمكن أن
 نقول قوله أن الفلك لا يكون في طبعه مبدأ ميل
 مستقيم والآية أن قلت الحاجة إلى اثباته بعدما
 تقرر في الفصل السابق أن الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
 إذ هذا يستلزم ذاك قلت إن تقرر هناك
 ليس لأجل أنه مسألة الفن بل لأجل أن مسألة الفن
 يتوقف عليها إثباتها والمذكور هناك مسألة الفن
 ومسألة الفن ينفي الاهتمام لشأنها وإيضاً أن هذا
 ليس ذاك بل لا زمة فيحصل أن يستدل بأحد جماعها
 بطريق الاستثناء وكل ما شأنه كذا لم يكن فيه تكراراً
 أن يكون في ذكر ثانياً لأجل الاستدلال به أو عليه على ما شأنه
 لا يمنع قوله لاجتماع ههنا فكرة المدحجة هذا لا يصلح
 للسندية فإن الكثرة من المركبات والكلام في البسيط لا
 في المركب وهذا غير ما يشير إليه في آخر الفصل من قوله يجوز
 أن يقتضيه الطبيعية الواحدة أثرين متنافيين باعتبار
 متقابلين قوله الأثرين المتنافيين أي البدأين أو المبدئين
 أو المكنان قوله وما قيل في الإثبات المقدمة الممهدة
 القياس وكبراه مطوية وهي كل ما شأنه كذا متنافيان متج

الميل المستقيم والميل المستدير متناقضين قوله والمراد
ههنا هو الأول فان الكون والفساد هما بالنظر الى القوة
النوعية كما ان الحرق والالتئام عندهما هما بالنظر الى الصور
الجسمية ولذا فسد ههنا بافتراق الاجزاء وافتراقها قوله
فلان ما يقبل الكون والفساد ههنا موجبة جزئية لانه يقتض
السالبة الكلية وقوله فلم صورته الى متفرع عليه بقرينة اد
خالفاء التوزيع عليه فحصل تلك الموجبة الجزئية مقدما وقوله
فلم صورته الى تاليها والشئ طية مفرق هكذا اخلاته لو كان بعض
المحدد قابلا للكون والفساد لكان لصورته الكائنة حين
طبيعي وصورته الفاسدة حين آخر طبيعي ينتج مع كبراه المذ كورة
لو كان بعض المحدد قابلا للكون والفساد لكان قابلا للحركة
المستقيمة لكن التلابط لما من ان الفلك ليس هو طبيعة
بمداويل مستقيم فكلوز تلك الجزئية باطلا ثبت نقيضها
السالبة الكلية وبعض الحشيين اخذ النتيجة هكذا ان ما
يقبل الكون والفساد قابل للحركة المستقيمة وجعلها مفرق
وضم اليها كبرى هكذا ان ما يقبل الكون والفساد قابل للحركة
المستقيمة ولا شئ من القابل للحركة المستقيمة يحدد لجهتها
فلا شئ من القابل للكون والفساد يحدد لجهتها فيعكس الى
قولنا فاشئ من محددها لجهتها بقابل للكون والفساد وهو

وهو المطلق ههنا صفاك وللتاير ان يقول ان النتيجة تابعة
لاخر المقدمتين فلم ان يكون اصل المطلق هو قوله ان الفلك
لا يقبل الكون والفساد سالبة مع ان سايل العلم موجب
فاحرقه قوله ولا شئ من محددها لجهتها يقبل الكون والفساد فحصله
محصورة سالبة كلية بنا على ما ثبت في محله ان
حقيقية كل فلك حقيقية نوعية قوله هذا لا يدل
الى ينع انما لان ان هذا الدليل يستلزم للمدعى وانما يستلزم
ان لو لم يقتض طبيعتان مختلفتان بالنوع جزوا واحدا
فهذا م ايضا لان الامور المختلفة بالنوع يجوز ان تشترك
في اللانم واحد قوله طبيعتان مختلفتان احدهما مادة
المحدد مع صورة الكائنة والاخرى تلك المادة مع
الصورة الفاسدة وقوله بالتبع لان المادة اذا البت
الصورة الكائنة وخلعت الصورة الفاسدة تعددت
بالنوع ولما اصل ان مادة الفلك مع الصورة الكائنة
نوع ومع الصورة الفاسدة قبل الفاد نوع آخر وقوله
لان الامور المتخالفة بالنوع جاز ان تشترك في لازم واحد
يمكن ان يقال ان الفلك وان كان باعتبار الصورة الكائنة
والفاسدة نوعين الا ان كل فلك محصورة في شئ واحد
فيكون الموجود في الخارج باعتبار الفرض المذكور شخصين

والا مورا المتخالفه بالشخص يمتنع ان تشترك في لازم
واحد شخص فان قلت ان المراد من قوله الخيز الواحد
وكذا من قوله لازم واحد انما هو واحد نوعي بشهادة
قوله مختلفتنا بالنوع فيميز نوع المتخيز نوع قلت وكلم
لان المراد كذلك الا اننا نعمل الكلام باعتبار اخصار نوع
الملك في شخص واحد على الشخص في الخيز والمتخيز فتوجه
وافصح قوله فان حصلت في خيز طبيعي فالفتوة
القاعدة كانت حاصلة في خيز غريب هذه المقدمة
فانها يتوقف على ان الخيز الواحد لا يشترك فيه طبيعيا
مختلفتنا بالنوع وهذه المقدمة ممة ايضا قوله ههنا
بحث لان المحدود لا خيز بمعنى المكان يعني ان ذلك
هذا بجميع مقدماته فاسد لاستلزامه فساد
وهو ان يكون للمحدود مكان اذ المحدود لا مكان له فلما قل
ان يقول ليس المراد من الخيز هو المكان بل المراد منه
معناه الاسم الشامل للمهية الوضعية اشار الاجابة
بقوله ولا يصلح الخيز ان في هذا التحريم شيان احدهما
او تكاثر خلاف الظاهر والمتبادر من قوله حصلت فيه
او المتبادر من الحصول في الخيز هو الحصول في المكان والشئ
الاخر هدم بعض المقدمات وهو قوله يقتضيه ميلا

الامر

ميلا مستقيما في الموضوعين او الانتقال من هيئة وضعية
الى هيئة وضعية اخرى لا يتوقف على الحركة الابدية فلا
يحمل عليه بل هذا التحريم لا يضر الناقض اذ فيه تلقيين نقض
آخر فانه يحل يعود ويقول ان كان المراد من الخيز المكان فما
فالنقض واذا ورد وان كان المراد منه المعنى العام فنمنع كل واحد
من نيك المقدمين مستندا يجوز ان يكون مقتضيا ميلا مستقيما
قوله يتبادر منه اي من قوله ايضا لكن بلا حيلة قوله انا
يحصل بالحركة المستقيمة اذ الظن من كلمة ابا الاخلية على
الالة والقلة سببية ويحتمل ان يكون للملابسة اذ لا محذور
في قولنا حصول المع ملابس بعلته في لا محذور وقوله ان المراد
بها مع الحركة الابدية مطلق فلا حاجة الى ان يمنع ان يمنع الذي
يصح ان يرد على قوله ان ذلك اي الحرك والالتزام انما يحصل
بالحركة المستقيمة مستندا يجوز ان يحصل ايضا بالحركة المستقيمة
الغير المستقيمة يدفع بهذا التحريم فلا حاجة في دفعه لما مؤنة
تفيم الدليل المشار اليه بقوله انه لا بد له ولا يخفى ان الدفع
بالتحريم المذكور وعدم الحاجة لذلك انما يتم اذا كان مراد
السائر من قوله المستقيمة معناه اللغوي ومن قوله
الغير المستقيمة هو الحركة المنحنية اما اذا كان مراده من
قوله المستقيمة معناه الاصطلاحي ومن قوله الغير المستقيمة

إلى الوضعية أو كان مراده من المستقيمة معناه اللغوي
 ومن غير المستقيمة المستديرة بمعناها الاعمال الشامل
 للوضعية فالجاجة مائة إلى وانما قلنا كذلك اذ يمكن
 ان يحصل الحرف والالاتيم بالحركة الوضعية الحاصلة لبعض
 الاجزاء قوله واما الثاني فلان الحرف والالاتيم بالحركة المستديرة
 المستديرة بان يتحرك إلى معناه ان الحرف والالاتيم حاصلتين
 للحركة المستديرة انما هو بان يتحرك إلى فصوره اذا كان
 الحرف والالاتيم حاصلتين بواسطة الحركة المستديرة
 لزم ان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة و
 يتحرك البعض الآخر في جهة اخرى مخالفة للاستدارة او يمكن
 لكن هذه الافا على المختلفة مستحيلة على تلك فيكون
 المقدم ايضا محالاً قوله فلان الفلك ليس طرقة عادوم
 للالات الجزئية اي الآلات الجزئية تحقيقا عما هو المتبادر
 ويحتمل ان يكون مراده مطلق الآلات الجزئية تحقيقا او فتريل
 فيجب ان يراد بالفلك محدد لجهتها فان ما عداه من الافلاك
 يمتثل على امورهم بمنزلة الآلات الجزئية وهو في فلك
 الثوابت الكواكب وفي افلاك السيارت التدوير
 والكواكب مثلاً قوله لان الحركة الحافظة للزمان الخ
 تصوير اصل الدليل عما ما يستفاد من تقرير المقدمات

المقدمات هكذا كلما كان الحركة الحافظة للزمان
 مستديرة غير منقطعة فالفلك يتحرك على الاستدارة
 واما لكن الحركة الحافظة للزمان مستديرة غير منقطعة
 فالفلك يتحرك على الاستدارة واما اما الملازمة فلما
 ثبت من ان النلك يجب يكون في طبعه مبداء ميل مستدير
 يتحرك به اما المقدم فاما ان الحركة حافظة للزمان فلما
 ثبت في فصل في الزمان ان الزمان مقدار للحركة فيكون
 للحركة عملاً للزمان وكل محل حافظ للحال القائم به واما ان
 الحركة الحافظة للزمان مستديرة لانها لو لم يكن مستديرة
 كانت مستقيمة اذ لا واسطة بينهما لكن التاليط وكذا
 المقدم فقوله لا جائز ان تكون مستقيمة حكم ببطلان
 التاليط وقوله لانها ح استدلال على البطلان واما ان
 تلك الحركة غير منقطعة فيسبح في آخر الفصل بانه قوله لانها
 ح اما ان تذهب إلى اي لان الحركة الحافظة للزمان لو
 كانت مستقيمة يجب ان تذهب وترجع لانها اي الحركة
 الحافظة للزمان يستحيل عليها عدم والحركة يجب
 تذهب وترجع وهو ما قوله اذ الحركة الموجودة اي الحركة
 بين الوسط وهي كون جسم بحيث اي قد من حدود
 المسافة يفرض لا يكون هو قبل ان الوصول اليه ولا بعده



حاصل فيه ليست بعدا والحركة التي هي بعدد الحركة
 بمعنى القطع ليست موجودة في الخارج وفترتها
 باللام المتعلل الذي يعقل للجسم المتحرك فيما بين المبدأ
 والنتيجة والاولا لا وجود له في الخارج لان المتحرك
 عالم به لا المتعلق لم يوجد الحركة واذا وصلنا فداشقطت
 قوله ولا سبيل الا الثاني لانها لا افتراضا ثم استثناء
 برفع التلا وتزويده اذ لو رجعت لكنت منتهية لما طرف
 قبل الرجوع واذا كانت اي الحركة الراجعة منتهية لما طرف
 قبل الرجوع لكنت متقنية للسكون فلو رجعت لكنت
 متقنية للسكون كمن التلا بطل اذ لا يكون حافظا
 للزمان والمفروض انها حافظا له وقوله لان بين كل
 حركتين سكونا بيان للكبرى بالاقتران ثم الاستثناء
 بوضع المقدم وقزويده كلما كان بين كل حركتين سكونا
 الحركة الراجعة منتهية لما طرف قبل الرجوع متقنية للسكون
 لكن المقدم واقع وكذا التلا اما الملازمة فلان الحركة
 الراجعة غير الحركة الراجعة واما المقدم فلان الميل
 الموصل اليه لا له لو رجعت لكنت منتهية لما طرف قبل
 الرجوع وهذه الملازمة محتملة وانما يكون كذلك لو دعت
 الحركة المستقيمة على الخط المستقيم وهذا مما ايضا يجوز

يجوز ان تقع على الخط المنحني فيحصل الرجوع المستقيمة
 خصوص هذه الحركة الواقعة على الخط المستقيم في حال
 المناقشة في المقام اوسع كما اشار اليه الشافعي في قوله
 حتى يلزم وجوده حال الوصول اي يجب بقاؤه حال الوصول
 الوصول اليه يجب حاصله ان لا يتم ان الميل الموصل اليه
 ذلك الطرف موجود حال الوصول واما ما افتمت عليه من
 قوله لك لانه يفعل الا يصل حال الوصول فهو م ايضا لا يجوز
 ان يكون الميل مقدما والمعد لا يجب بقاؤه مع المع اقول
 ان الوجود المضاف الى العلة الملحوظ به وجود معلولها
 يراد بها البقاء الازلي وجود العلة التامة بمعنى جميع ما
 يتوقف عليه وجود المع وفي وجود العلة الصورية
 واقول ان الميل الموصوف بالايصال ظاهر في ان المراد
 به فاعل الا يصل بالفعل فالمنع بحد الاحتمال كثير اما لا
 يلتفت اليه عند تحقق المسئلة الا ان يرجع هذا المنع
 لامنع كون الميل موصلا فلا تغفل قوله ان الميل مبدأ
 المدافعة لا يقتضيه وجود المدافعة اما فقدان شرط
 او تحقق مانع وفيه لانه الظاهر من الموصل هو الا يصل
 بالفعل وهو يستدعي في المبدأ ابتداءه لي لم يتوقف
 عليه التأثير فوجود المبدأ يقتضيه وجود المدافعة فيتحيل

اجتماع المبدأين قوله ولا تظن ان الجهر المسمى بالادوية
يتم الاستشهاد على ما ادعاه من انهم ارادوا بالميل ههنا
نفس المدافعة ولا يخفى ان الجواب المذكور اثبات
للمقدمة المنة باقامة الدليل عليها لانه كلام على السند
اذ لا يمكن ابطال ان يكون الميل ههنا مبدء المدافعة بقول
الشيخ هذا لانه محتمل جدا اقول ان ههنا شبهة اخرى
وهي ان الوصول واللا وصول كل واحد منهما امر عدتي
والامر العدتي لا يستدعي الوجود في العلة وايضا الظ
ان المراد بالمدافعة الميلان والانصراف عن حدما
على ما صرح به في محله من ان الميل الميلان عن حدما
فكونها من الموجودات الخارجية محل بحث فاعرفه
قوله في الحال الذي فيه ميل الوصول غير اللال الذي فيه ميل
اللا وصول نتيجة ما سبق من المقدمات بقولية كلمة
الفاء فان المتدل لما ثبت المقدمة القائلة ان الميل
الموصل الى الطرف موجود حال الوصول جعلها مقدما في
قوله وكلما كان الميل الموصل موجودا لم يحدث فيه ميل
يقضي اللا وصول فهذه الشرطية صفرى القياس وكبراه
وكلما لم يحدث فيه ميل يقضي اللا وصول يكون الحال الذي
فيه ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللا وصول فنقول

فنقول في نتيجة هذا القياس لكن المقدم ثابت بما تقرر اننا
فكنا التلا وهو قوله في الحال الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي
فيه ميل اللا وصول وانما اثبت هذه المقدمة لانه اثبات
ان بين كل حركتين سكونا بالمقدمة الآتية القائلة
واذا كان كل واحد من الميلين آتيا وجب ان يكون
بين الاثنين زمان لا يتحرك فيه الجسم يتوقف عليها
بناء على ان المراد من الآتين الواقع فيها الاثنين المفاهيم
بالذات احدهما الآن الذي حدث فيه ميل الوصول و
الآخر الآن الذي حدث فيه ميل اللا وصول قوله في كل
واحد من الميلين يصفغ الايصال الى ينع كل واحد من
الميلين الذين حال احدهما مفايو لحال الاخر بشرط
الايصال وازالة الوصول انه اذ لو لم يكن آتيا لم يكن
الوصول واللا وصول آتيا لكن التلا بطل اما الوصول
فلان حاله لو كان زمانا لا نقوله لان الوصول وكونه
غير موصل الى اشارة الادفع التلا ونجعل هذه المقدمة
المقررة مقدما لشرطية كما قال واذا كان كل من الميلين
آتيا وجب ان يكون بين الاثنين زمانا لا يتحرك فيه
الجسم ونفهمها كبرى هكذا وكلما وجب ذلك وجب
ان يكون بين كل حركتين سكون فنقول في نتيجة ان

المقدم واقع فكذلك التلا وهو المفاولة لان حال الوصول
قال كذلك ولم يقل ان الوصول اشارة الى ان دعوى ان
كل واحد من الميلىن ان يتفنن دعوى ان المراد من المال
هنا هو الآن فاثبات ذاك يستلزم اثبات
هذا فان ثبوت لازم ثبوت الشئ لا يحتاج الى دليل
آخر هذا على محاذات قولهم ان لوازم الوجود لا يحتاج
لاجل آخر فلا تغفل قوله وقد يقال للجد الذي الجواب
عن النظر المذكور بتغيير الدليل بغيره كل واحد من الميلىن
ان لان الوصول ان اذ لو كان زمانيا لكان للجد الذي هو
نفسه المسافة المتعددة منقسمات لتعلق الوصول به شيئا
فشيئا لكن التلا بطر والالم يكن طر بتمامه قد اخذ قوله لا يكون
منقسم في ذلك الامتداد حكم بطلان التلا وقوله والا
لم يكن لا اشارة لا دليل البطلان وكذا الحال في صودته
غير موصولة وقديقال الانطباق الى هذا مشترك الودود
وكما يرد على المقدمة القائلة بان رفع الامر الى ان يرد
ايضا على الدليل الذي اشار اليه المص بقوله وكذا حال ميرة
غير موصولة اذ يمكن المعارضة بهذا مع كمال الخلق له لو تحرك
الى الزمان الذي بين ذينك الآتين وقوله فيلزم وجود
الميراي يلا وصول فانه يلزم وجوده قبل الان الذي

الذي يحدث فيه قيل وايضا يلزم زوال الوصول قبل الان الذي
فرضناه ان زوال الوصول ولا يخفى ان المرجع واحد قوله
انما يصل اليه ان لان الوصول اليه انما هو عند انقطاع الحركة
والانقطاع ان قوله ان لحظة المشهورة وتقريرها كلها
المحرك لا المنتهى لا يصل اليه الا ان فاذا تحرك عنه بعد ان
كان واصلا اليه ان لا محالة يصير مفارقا ومباينا له ان
ولا يمكن اتحاد الآتين وكلما كان تحركه عنه بعد ان كان واصلا
اليه ان مستلزم ما كونه مفارقا ومباينا له ان آخر وجب
تفانيه ان الوصول والمفارقة وكلما وجب تفانيه الآتين وجب
ان يتخلل زمان بينهما وكلما وجب تتخلل زمان بينهما وجب
ان يكون ذلك الزمان زمان السكون ينتج كلما كان المحرك
لا المنتهى لا يصل اليه الا ان وجب ان يكون الزمان الذي
بين الآتين زمانا السكون لكن المقدم ثابت وكذا القائل
قوله وهذه اللحظة بينهما قائمة وجارية في السكون بين كل
خوتين من اجزاء الحركة بالنسبة الى الودود والمفارقة في
المسافة التي تقطعها حركة واحدة مع ان حكم المدعى متخلفة
عنها ويحتمل ان يكون المق ان هذه اللحظة تكونها قائمة في
تلك الودود يستلزم فسادا تتخلل سكونات غير من جهة
بين اجزاء حركة واحدة قاطعة لمسافة واحدة ومطلزم

الفاسد فاسد قوله ان العدول عن الحجّة لا يحتمل
 ان يكون المعنى ان العدول المستدل على تحقق التكون
 بين كل حركتين عن الحجّة المشهورة مع الذهاب الى اعتبار
 ان اللا وصول آتى في الدليل المعدول اليه كما اشار فعل
 ذلك الذهاب المص بعبارة اخذ قوله مرتبط بالذهاب
 اذا اوجح للعدول فانه يريد عليه ان هناك آنا ان يقع
 فيه ابتداء اللا وصول وان يصدق فيه على المتحرك
 انه مزيل للوصول فايتهما اريد فيه منع وهو موقوف ويحتمل
 ان يكون المعنى ان عدول الشيخ مع ذهابه الى ان اللا وصول
 آتى كما فعل العدول والذهاب المص متابعة للشيخ المتأخر
 بعيد جدا لما عرفت من ان سبب العدول آتى في المعدول
 اليه ولكن في هذا التقرير نوع بعد عن قوله ثم انه اقام
 الحجّة باعتبار المبدأ الموصل الموجب لحركة المفارقة اذ الظاهر
 منه ان الشيخ بنى الحجّة على الميلين من غير التفات لما ان
 الوصول واللا وصول ويجوز ان يكون وجه البعد سواء
 كان قوله كما فعله المص مرتبطا بقوله الذهاب فقط
 كما في التقرير الاول او لا كما في التقرير الثاني وهو ان الدليل
 الذي اقيم على ان اللا وصول آتى بعينه هو قائم على ان المفارقة
 آتى فلا وجه للعدول عن الحجّة المشهورة سواء كان ذلك

ذلك الدليل تاما او لا اما على تقدير تمامه فان بداشيت
 المقدمة المنة لا قايضة في العدول عن الحجّة الاخرى واما
 على تقدير تمامه فظفتوجه قوله فلا بد من وجود حركة الى
 استدارة الدليل الشرطية المذكورة في اصل الدليل وبع كذا
 كانت الحركة للمحافظة للزمان مستديرة غير منقطعة فانك
 تتحرك على الاستدارة دائما هكذا كلما كانت الحركة للحظة
 للزمان مستديرة غير منقطعة لا بد من وجود حركة مستديرة
 دائمة وللحال ان الحركة المستديرة المحتملة للدوام
 هي حركة الفلك وكلما وجب ذلك يتحرك على الاستدارة
 دائما ودليل قوله ولا حركة مستديرة يحتمل الدوام الحركة
 الفلك هو المقدمة المقررة فيما سبق من ان الفلك في طبعه
 مداميل مستديرة يتحرك به وفيه نظر لان هذه المقدمة
 لا تدل على الحصر فكأنه غير مدلل فيه وعليه المنع الذي اشار
 اليه بقوله فيه بحث لا قوله اي احد من الافلاك يعني ان
 الدليل لا يثبت الا هذا الا ان المدعى هو هذا فتقوله وهو
 المطاى بالنظر الى الدليل المذكور ويحتمل ان يكون المراد
 ان المدعى بهذا في لا يوافق قول الشيخ الراييس ان
 مسائل العلوم كلياً فتأمل قوله والهداية واعلم ان
 البحث الذي فيه رد شبهة وارادة في المقام او فيه دفع

هذه المسئلة سائر المسائل المذكورة
 في الفن الثاني وكذا لا يوافق صح

قد هم ناشئ مما سبق او كان البحث منقطعا عما
 قبله من جهة ويكون له تعلق ما به من جهة اخرى او
 كان تفديلا لما قبله فمن واجب المص ان يصدر ذلك
 البحث بالهداية لما فيه من الدلالة على المطاع واجبه
 اكتمال قوله برفع بها شبهة والشبهة تصلح ان يكون
 نقضا اجماليا وتصلح ان تكون معارضة قوله ببعض
 الحكماء يعني به ابا البركات البغدادي قوله بان الحجة
 المرفضة الى الفوق لا يعني لآتم ان توسط سكون بين
 حركتين للحجة المساعدة والمهابطة يوجب سكون الجليل
 وانما يكون كذلك ان لو كان انتهاء حركة الحجة في الوهمين
 ما تلاصق سطحها سطحها الساكن مانعا عن حركة الجليل
 وهذا محال ايضا لان سكون الحجة آتية وحركة الجليل زمانية
 وليس بينهما مماثلة قوله فانها وان حصل لا للملكة و
 ان يرد عما قوله ان سكونها آتية ولا يستمر زمانا اما
 المنع نظر الى الصورة واما الابطال لانه سند في نفسه
 هكذا ولو كان لتلك الحجة سكون عند التلاخي يجب ان
 يكون زمانيا اذ يحصل الهاج ميلان ميل صاعد وميلها
 باء وقد ثبت ان ان احد الميلين مغاير لآخر
 بالذات وان اتصال الاثنين محال فيجب ان يكون زمانيا

زمانيا فاجاب عنه بان الحجة وان حصل فيها الميلان
 لا قوله وعرضة الآخر وهو الميل الهابطة فيل حركة الحجة المرفضة
 الى الفوق حركة ذاتية قسرية بلامرية وميلها ايضا ذاتية
 واما حركتها الهابطة فان كانت الحجة ملتبسة بسطح
 الجليل لسعة حركته قسرية وميلها ايضا عرضي واما اذا كانت
 الحجة مفارقة من سطح الجليل فحركتها الهابطة ذاتية
 وميلها ايضا ذاتية فبالاحتمال لا يتم التوجيه اقول فيه نظر
 لان مدار النقض على ان الحجة ملتبسة بسطح الجليل حيث
 قال حيث يماس سطحها سطحها فالكلام مع الناقض
 يجب ان يكون مبنيا على فرضه واعتباره فهذا الاعتبار متيقن
 فكيف يقول فبالاحتمال لا يتم التوجيه على ان المقام مقام
 المنع فيكفيه الاحتمال اقول ايضا ان من قال ان الميل
 الصاعد للحجة قسري لا ذاتية وكذا من قال ان الميل الحاصل
 من جهة الجليل قسري فقد خبط فلا يلتفت اليه واقول ان
 المص لو اعتبر في اثبات ان بين كل حركتين سكونا الجليل
 الذاتية والعرضي في الحجة المعدولة اليها لا يرد عليه ايراد
 الشيخ ولا الشبهة المذكورة في دعمه كما لا يخفى ولا لكن
 لا يثبت بهذه المقدمة القابلة ان بين كل حركتين سكونا
 قوله ولا سبيل الاشارة لان ثبوت يتوقف على وجوده

سكون زمان بين الحركتين والحاصل ان المراد من
السكون في قوله فتكون مقتضية للسكون فيما سبق
هو السكون الزمان فلذا ستر الدليل بحيث يقتضيه
السكون كذلك فليتأمل قوله وللخصم ان يقول ان
الهابط للجنة ليس من هذا القبيل اقول فيه بحث فان
ظاهر قول الخصم بحيث يماس سطحها سطحه بدوله وتلاوه
في الجو ان ترجع للجنة بجواردها ملتصقة به وايضا ان الجبل
ثقل فحركة سبعة فلا يمكن للجنة ان ينقص عن فيجران
ترجع ملتصقة به على ان المجيب مانع فيكفيه احتمال الملاصقة
فلا يكون منغيا بالاحتمال الا ان يقال ان المجيب بالنظر
الى الصورة للجواب مستدل فيكفي للخصم احتمال المفارقة
قوله والفرق الى غاية الفرق انه ليس في هذا الميل الصاعد
احتمال المفارقة وهو موجود في الميل الهابط وهذا المقدار
لا يضر المانع ولا ينفع لنا في السند قوله ان الجنة لا تتأهل
للجبل منع لقوله وتلاوه في الجواب بحث تمام سطحها سطحه
وقوله بل اذا وصلت دحجها وقفت ثم رجعت قبل
الوصول الى الجبل سند المنع للخصم ان يقول ان المقدمة
القائلة وتلاوه في الجو لا بناء على الفرض كذلك فلا يمكن
منعه في المانع يعود ويمنع قوله واللائم بط مستدبان

بان السلاخ المذكور فرض محال فيجوز ان يتلوم محالا
وقوله وبان وقوف الجبل في الجو الجواب آخر منع لقوله
واللائم بها ايضا مستدبان سند آخر كما قرى والجواب
الاول جدي والتاخير تحقيق قوله بل اذا وصلت دحجها
وقفت ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل وللناقص ان
يفتر الدليل ويقول ان الحجر الصغير اذا رمى الى الفوق
وتلاوه في فلا شك ان لا يقف بريح الجبل فتأمل قوله
حركة الذاتية ان الحركة التي تقوم بالمتحرك بزيته جعل
الحركة الطبيعية فما منها وتزبره اصل الدليل كلما كانت
حركة الفلك ذاتية كانت ارادية وكلما كانت ارادية
كان الفلك متحركا بالارادة اما الكبير فظاهر واما الصغير
فلا نهال لم تكن ارادية لا يمتنع كلما كانت حركة الفلك ذاتية
كان الفلك متحركا بالارادة لكن المقدم حق وكذا التاخير
ولقائل ان يقول لا في حقيقة المقدم لم لا يجوز ان يكون حركة
الفلك عرضية وقد يستدل عليها ان الفلك في طبيعته مبداء
ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة وكل ما شانه هذا
فحركة ذاتية فالفلك حركة ذاتية اما الصغير فقد سبق
بيانها واما الكبير فلان كل مكان شأنه هذا لو كانت
حركة عرضية لكانت قائمة بغيره وذلك الغير لا يجوز ان

يكون ما تحه اذ لا دليل على وجود الحركة المستديرة الذاتية
 الدائمة لغير الفلك الاعظم من الافلاك قوله لان الحركة
 الطبيعية هي عن حالة متافرة وطلب حالة ملائمة
 وفيه اذير وانا لانم ان هذا التعريف للحركة الطبيعية
 المطلقة لا يجوز ان يكون تعريفا للحركة الطبيعية بشرط
 كونها مستقيمة قوله لا جاز ان تكون طبيعية يمكن
 ان يفرض مع دليله بالمقدمة المحققة فيما سبق ومع
 ان الفلك في طبعه مبداء ميل مستدير يتحرك به على الا
 ستدارة وكل ما ينداشت في الحركة الطبيعية ولكن للبال
 ان يمنع الكبر مستندا بان المتفق للحركة هو العلة التي
 لا الفاعل فقط ومبدأ الميل المستدير فاعل لها وليس
 علة تامة لها اذ الارادة جزء من علتها القائمة ايضا
 قوله المناسب ان يقال كل وضع قيل فيه بحث فان اعادة
 المعلوم بعينه محال وفيه لان المط بالحركة الوضعية هو
 الوضع لكنه لا بعينه بل بمثله وفيه لان يجوز ان يكون
 الوضع المتروك متافرا ومثله ملائما فلا بد من تفيه من
 دليل ويمكن ان يقال ان الوضع مطلوب بانما هو بالنظر
 الى الماهية النوعية لا بالنظر الى خصوص الشخص وهذا
 لا يخفى عن ضعفه ايضا فلان ما قاله المص مناسب

مناسب والمعنى ان كل نقطة من نقاط المسافة او من
 النقطات التي هي اطراف انصاف الاقطار الخارجية
 من المركز او من النقاط المفروضة في سطح الفلك يتحرك
 عنها الجسم بالحركة الوضعية لا شك ان حركتها عنها توجهها
 اليها فلو قلنا بالهر يلزم ان يكون الهر ب عن الشيء عين التوجه
 الا ذلك الشيء وهو محال قوله فان قلت لو كان لا يحتمل
 ان يكون معارضة مع دليل قوله ان حركة الذاتية ارادية وتقرره ان حركته الذاتية ليست ارادية مع
 اذ لو كانت الوضع الذي كان تركه في الحركة المستديرة عين
 التوجه اليه مراد او غير مراد في حالة واحدة لكن التلابط
 ويحتمل ان يكون نقضه يعني ان دليلك المذكور يستلزم فسادا
 وهو استحالة كون حركة الفلك ارادية مع ان ذلك مفروض
 ويحتمل ان يكون نقض القول في حركته عن الوضع توجهه اليه مستندا
 بان يستلزم استحالة كون حركة الفلك ارادية قوله يجوز ذلك
 من جهتين اما ان لا يطلان كون ذلك الوضع مراد او غير مراد
 في حالة واحدة اذ يجوز ذلك اذا كان من جهتين والفلك
 لكونه ذات شعور جاز ان يختلف اغراضه قوله فان مبداء الحركة
 لعل المراد به بالنظر الى المقام النفس الفلك لانها الفاعل الى
 المستقل في الحركة ويجوز ان يراد به الصورة النوعية على
 وذهب اليه البعض من ان المراد من مبداء الميل الصورة النوعية

على ما ذهب اليه البعض من ان المراد من بدء الميل الصورة
النوعية واما المراد به بدء الميل لا بمعنى الصورة النوعية
فريك قوله بخلاف ما اذا كان عديم الشعور وما نحن
فيه ليس من هذا القيل قوله لا يتصور هناك اختلاف
للملأ وفيه نظر فاذا تحرك الجسم من فوق للأسفل فاية
نقطة فرضية في وسط المسافة يطل بها الجسم تلك الحركة
ثم يتركها فلا تغفل قوله بحث اي جواب آخر يمنع قوله
ان ترك الوضع هو التوجه لاذلك الوضع مستد بان
التوجه انما هو لأمثلة ضرورة لا قوله بحسب العود احترام
عن الغير المتنازع بغيره لا يفتى عند حد على ما يقتضيه المقدام
المهودة لا ثبات هذا المطلب قوله المتشابهة
اي المتساوية للكل في الحقيقة احترام عن القوة الحالية
في المركب وقوله المنقصة احترام عن القوة الحيوانية
والنباتية قوله فالجرك للكل ليست قوة جسمانية
وكلا لم يكن الحرك له قوة جسمانية فالقوة المحرك
له يجب ان تكون مجردة لكن المقدم حق والجرد المتعلق
بالجسم لا يجوز ان يكون عقلا فاذن هو نفس قوله
ولابد منها بالنسبة لاجز الجسم يعوى على شئ وفيه
اذا كان المراد من اجزاء الجسم هو الاجزاء المفروضة

المفروضة لما عرفت ان الجسم متصل واحد لا يميز الله بالنقل
فكذا اجزاء القوة اجزاء مفروضة فلا يتم ان الجزء القليل يعوى
وبقدر على شئ قوله ههنا اي ان جزء القوة يستحيل
ان يكون مساويا للكل او اكثر منه في التأثير لانه جزء
القوة لا يكون محركا لآلة جزء من الجسم وكل ما شأنه هذا
يقتضي ان يكون اثره اقل من اثر محرك الكل وكل ما يقتضي
ذلك يقتضي التفاوت بينه وبين محرك كل الجسم
ينبغي جزء القوة يقتضي التفاوت بينه وبين محرك
الكل ونضمها كبرى هكذا وكل ما يقتضي تلك التفاوت
يستحيل ان يكون مساويا للكل المحرك او اكثر منه في التأثير
غيره من المطر وهو ان جزء القوة يستحيل مساويا للكل القوة
او اكثر منه في التأثير فقول اذ لا تفاوت هناك ومثله
ان يكون اشارة الى ما صورناه من دليل بطلان التلا وقوله
فلا تفاوت هناك لا اشارة الكبرى اي الى قولنا وكل ما
يقتضي ذلك يقتضي التفاوت بينه وبين محرك كل الجسم وما
ذكر قبله بيان له ويحتمل ان يكون اشارة لادب الملائمة
وسيجي تصويره قوله اذ لا تفاوت بين الجسمين البسيطين
التفاوتين مفرا وكبر في قبول الحركة الا باعتبار قوتهم فكلما
فيها قال الشريف قد سكره في بعض تفاسيره ان الجسم من

من حيث هو لا يقتضيه تحريكاً بل ذلك انما هو بقوة حالة فيه
وقال في بيانه ان الجسم من حيث هو لا يقتضيه الا مكاناً ما فنية
من هذه الخشنة لاجتماع الامكنة على السوية فلا يقتضيه حركة
لان الحركة تقتضيه ترك بعض الاخبار والتوجه لبعضها ولو
اقتضيه حركة يلزم الترجيح بلا مرجح فلا بد من قوة محركة كل
فيه قوله فاذا قطع النظر عن القوتين لا ينعى اذا عرفت هذه
المقدمة القائلة بالتفاوت لا المقدرة في محلها تبين لك
انه اذا قطع النظر عن القوتين اي لو فرض للجسمان اللذان
احدهما صغير والاخر كبير ليعين عن القوتين يكونان في الحالة
متساويين في قبول الحركة فلم يكن لزيادة قدر الجسم اثر في التفاوت
انما يقع في القوتين في مستلزمة للتفاوت في الثقل ما اى في
الحركتين ثبت الملازمة القائلة بان جملة القوة لو لم تكن قادرة
على مجموع تلك الاشياء لكان الجرم مساوياً للكل او اكثر منه
في التأثير لما عرفت انه لا تفاوت الا في القوتين فعدم كونه جملة
القوة قادرة على مجموع الاشياء ايماناً بما فرض عدم التفاوت
فيهما فيلزم التساوي المذكور او بناء على فرض ضعف جملة القوة
فيلزم الاكثرية في اثرها وفيه قول ان الساق احسن
كونه بمعنى الاتصال احسن كونه بمعنى الاتصال الذي ينافيه فرض
العدد لا يوجد في اجزاء الحركة اذا اعتبر عرض العدد ثابت فيها

فيها وحاصله ان لا يلزم لزوم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام
كيف ان الاتساق بالمعنى المذكور ليس موجوداً في الحركة الغير المتناهية
لعروض العدد لاجزائها المفروضة ومآل الجواب المذكور ان الفرق بين
الشهور والسينين وبين لحقات بان حصول الشهور والسينين
انما هو بعد عروض العدد للاجزاء المفروضة للزمان الذي هو الكم المتناهي
المتفصل في اتصالها بخلاف لحقات الغير المتناهية فانها
متصلة في نفسها وان كان اعتبار العدد موجوداً في اجزائها المفروضة
والكلام في نفس لحقات لاجزائها هو على ما ان عروض العدد
لتلك الاجزاء انما هو بعد فرضها وحصولها لا ان حصولها
يتوقف على عروض العدد قوله وقد يقال ان في تحقيق تعيد
المصير المتناهي بالمتسق النظام وبيان فاي مقدمه او ودرج
ما يرد عليه من السؤال الغير المندفع بزعم السائل يعني ان و
دوده بناء على ان المراد بالاتساق الاتصال ولكنه ليس
بمتعين في كونه مراداً فانه يمكن ويحتمل ان يكون المراد منه عدم
الانقطاع فان قلت هذا الاحتمال لا يساعد على اطلاق الزيادة
وعومها في قوله فيلزم الزيادة على تقدير غير المتناهي قلت
مراده منها ان الزيادة عليه فوجبه عدم التناهي بقربته
ان غير المتناهي عديم الانقطاع وان المفروض وقوع الحركتين
من مبداء واحد فتوجه قوله والدليل على هذا يعني ان احتمال

كون المراد من الاتفاق عدم الانقطاع وانج بالنسبة
 للاحتمال كون المراد منه الاتصال اذ يستدل عليه انه لو لم يكن
 المراد من الاتفاق عدم الانقطاع لوجب ان يذكر المصقيدا
 كون الزيادة في جهة عدم التناهي لكنه لم يذكر ذلك اما استثناء
 اتنا فقط واما الملازمة فلان الزيادة بدون كونها في جهة
 عدم التناهي غير مستحيل فانها في جهة التناهي ممكنة بل واحة
 كسنة للحوادث قوله واما الاتفاق بمعنى الاتصال
 في اشارة المدفع اعترض بقدر اما تقريره لا عكسه فلهذا
 وكما ان عندك دليل يدل على ان المراد من الاتفاق عدم الانقطاع
 وكذلك عندنا دليل يدل على ان المراد منه الاتصال وهو ان الاتفاق
 بمعنى الاتصال واجب المذكور لعدم استحالة الزيادة في غير التناهي
 الغير المتصل كالشهور والسنين واما تقرير الجواب فان هذه
 الاعتراض غير وارد اذ يجوز ان يكون ترك ذكره لاجل ظهوره
 في الحركة ولا بد لتنف هذا للوازن من دليل قوله لان الحركات هي التي
 لان الحركات الاختيارية الجزئية لا تقع الا على اداة تابعة
 في الاغلب المشوق المنبعث عن تصور الامر الملازم من حيث
 هو ملازم او الامر المنافر من حيث هو منافر وكل ما شاء هذا
 اما ان يقع من تصور جزئية او من تصور كلي والشك بطلان التصور الكلي
 لا فيج ان التحريكات الجزئية الاختيارية له تصورات جزئية لكن

تصور
 لا تقع الا على
 جزئية وجعله
 شرطية هكذا
 كمالا في التخييل
 الاختيارية الجزئية

لكن المقدم واقع وكذا التناهي وجعل هذه النتيجة مفرد ومع الكبري
 المذكورة ينتج ان بدء التحريكات الجزئية الارادية قوة جسمانية وهو
 المطاوعة ويدل على مغايرة الارادة للشوق لما كان قبل ان تتبعه
 الشيء الشيء يستدعي المغايرة بينهما فلان ان الارادة مغايرة للشوق
 فقوله ويدل اثبات المقدمة المنة اقول كل واحد من كون الاتفاق
 مراد التناهي او الملازمة وكونه غير مراد لتناول ما يشتهه ويدل على
 حدة اذ يكفي في ثبوت المقدمة المنة تحقق احدهما بدون الآخر في
 مادة واحدة ولكن ذكر كل واحد منهما اما اشارة لان بينهما تباين
 جزئية اما اشارة لان المكان الاستدلال لكل واحد منهما قوله
 لان تصور من حيث انه يمنع من وقوع الشهوة اي من حيث
 الشخصية المانعة عن فرغ الاشارة ان يتوقف على وجوده
 رجمي لان تصور من تلك الهيئة يتوقف على احساس الشخص
 يتوقف على وجوده الخارجي اما الكبري فقلة واما الصغرى فلان
 قبل حدوث السواد المعين لا قوله واجب عنه بان اوداكن
 الجزئية قبل وجوده متوقف على حصوله في الحنالك وفيه جث لانه
 ان اود حصوله بالذات فيه فلهذا لا يليق ان يصدر عن فاضل
 لان حصول الجزئية الخارجي في الحنالك قبل ان يكون موجودا في الخارج
 محال وان اراد حصوله فيه بواسطة هذا انما هو في الاعراض
 الجزئية بواسطة محل الجزئية الموجود في الخارج فنقول انه في الحقيقة

احاسه

وفي نفس الامر تصور كل لانه تصور جزء فبقوله
 وكل ماله تصور جزء لكل مقصوده وكل ما يكون محلا للتصور
 للجزئية وكذا المقصود عديله اي بداء التريكات للجزئية محل
 لتصور جزئية فلا بد والمنع مستد بان للجزئيات الجردة م
 مرتسمة في النفس وكذا لا بد والمنع مستد بان التحقق
 ان دورك للجزئيات هو النفس وارتسامها في طينال قوله
 هذا لا يصح على اطلاقه منع لدعوى ضمنية وهو ان هذه المقدمة
 يصح على اطلاقها مستد بان توى اي كيف ان الدليل مخصوص
 بالجزئيات بانه في هذه المقدمة يستدعي شموله للجزئيات
 الجردة ايضا فتعذر وقدمه هو الجمل ان يكون دفعا لسؤال
 تقدم وهو ان هذه المقدمة كما يستدعي شمول الدليل للجزئيات
 الجردة كذلك ان اي الشمول المذكورة مراد منها وحاصل
 الدفع ان كونه موادا ههنا مردود لكونه مخالفا لما صرحوا به من
 ان للجزئيات الجردة مرتسمة في النفس اللهم ويحتمل ان يكون مستد
 آخر للمنع المذكور ان لا يتم ان هذه المقدمة يقع على اطلاقها
 كيف انها مخالفة لما صرحوا به من ان للجزئيات بقوله ترسم وهو
 اصغر وترسم وهو اكبر اعلم ان الارشاد من بين مذهب
 وهو ان الماهية بانفسها حاصلة في الذهن ومذهب شيخ
 وهو ان صور الماهية المنتزعة منها حاصلة في الذهن فيجوز

فيجوز ان يحمل الكلام على المذهب المنصور فيروح اننا لانم ان الصورة
 للجزئية ترسم وهو اصغر وترسم وهو اكبر كيف ان الصغر والكبر من
 لوازم الوجود الخارجي ويجوز ان يحمل الكلام على المذهب الغير المنصور
 فيروح اننا لانم لاسبيل الا الاقل واما قوله لانا نكلم في الصورتين
 من نوع واحد فاقول ان اذا انا نكلم في الصورتين المنتزعتين عن
 الماهية النوعية الواحدة جوهر كانت او عرضا الماهيتين
 في محلين فلا اختلاف بالصغر والكبر ولكن الكلام ليس في صورة
 الماهية النوعية الكلية بل الكلام في صورة الماهية للجزئية
 الشخصية وان اراد انا نكلم في الصورتين المنتزعتين عن
 الشخصيتين من نوع واحد فلان ان لا اختلاف في فان بعض افراد
 النفس صغير وبعضها كبير وهو طاقنا مل قوله لان الصور المختلفة
 بالصغر والكبر لا يجب ان يكون مأخوذ من خارج هذا حق بالنظر
 في الصور الكلية لجواز عدم انتزاعها عنهما من لطفايق الموجودة
 في الخارج بان يكونا صورتين لامر معدوم كجبل من الباقوت
 ولكن الكلام في الصور للجزئية وهو مأخوذ من خارج لا محالة
 قال الشريف قدس سره في حاشيته شرح المطالب في باحث
 الكلام والجزء ما لم تفتح البصر لم تدرك بلان في المبحر ولم ترسم
 صورته واذا فتحة ترسم صورة الجزء قوله لان الصورة
 للجزئية ترسم في سوق بيان قوله كل ماله تصور جزء فهو

جسماني وحاصله ان ماله تصور جزء يكون اختلاف الصور بين
 الجزئين المستتمين فيه في العفر والكبر لا اختلاف المحل من
 المدرك اذ لا سبيل ان يكون ذلك الاختلاف ولا اختلافها
 بالحقيقة ولا سبيل ايضا ان يكون لاختلاف ما اخذ عنه
 واذ كان اختلاف تلك الصور بين لاختلاف المحل من
 المدرك يكون الصورة الكبيرة قلبه بواسطة طرياق الانها
 لا انية متناهية عليها من النفس المجردة والمراد بطرياق الانها
 الغير المتناهية من النفس المجردة يتصور شيئا تصور اكلياد
 ينبعث عن ذلك التصور شوق كل تبع ارادة كلية فيستند
 النفس المنطقية بواسطة التصور الكلي والشوق الكلي والارادة
 الكلية التي حصلت للنفس المجردة لان يحصل لها تصور جزء و
 شوق جزء وارادة جزئية فيصدر عنها الحركات الغير المتناهية
 كذا قيل فالوازيب الشيخ الوائس الا ان جميع الامور الكائنة
 مما تحقق او يستحقق او هو متحقق في الحال مرتبة في النفوس
 الفلكية فعلى الوجه الكلي نفوسها المجردة وعلى الوجه الجزئي
 في نفوسها الجسمانية المنطقية ولكن هذه النفوس هي
 النفوس الفلكية المنطقية عند الشيخ الوائس قوة جسمانية
 خيالية لانها نفوس لان ما ثبت عنه ان لكل فلك نفس
 واحد مجرد يتعلق به تدبير وتصرف واما عند المشائين
 تعلق

المشائين فليس للافلاك الانفوس منطقية في اجرامها
 كنفوس الباطنة وليس للافلاك نفوس مجردة ولطاميل
 ان المشائين ذهبوا لان الامور الكائنة مما تحقق
 او يستحقق او متحقق في الحال مرتبة في العقول على الوجه
 الكلي واما ارتسامها في نفوس الافلاك الجسمانية المنطقية
 في اجرامها فعلى الوجه الجزئي فالشيخ والمشاؤون متفقون
 على ان ارتسام الصور الجزئية الكائنة انما هو بقوة الى
 الجسمانية المنطقية في اجرامها الافلاك وزعم البعض
 من الحكماء الاسلامية ان هذا هو المراد مما ورد في الشريعة
 الفراد من كون جميع للحوادث مكتوبة في اللوح المحفوظا
 فاللوح عبادة عن النفوس الفلكية المنطقية وانتقائها
 بصور الجزئيات وهو المراد من كونها مكتوبة في اللوح لا
 ان اللوح جسم بصور سطح لان جميع الحوادث حتى للحوادث
 في النشأة الآخرة امور غير متناهية وكل جسم متناه المقدار
 فلا يمكن ان يكتب امور غير متناهية على سبيل التفصيل في مقدار
 متناه قوله في الفعريات اي في مباحث الاجسام الفعيرة
 او في مباحث المتعلقة بالغير تعلقا حقيقيا او تأويليا
 قوله اما بارد واهوار وعلى تقديرين اما رطب او يابس
 وحاصل ضرب الاثنين في الاثنين اربعة فلذا حكموا بان

الباسيط الغضرية اربعة وايضا حكموا بان الاضلاط
 اربعة فان الخلط اما بارد او حار وعلى التقديرين اما رطب
 او يابس قال الشافعي عن الطبيب خلط جارست ازان يك
 غوثت كوجود كرم وتربسان هوا بلغم است انه ذكره
 آب صفت سردي تربس بود پيدا هست آن دكوي
 كه چون آتش كرم و خشكست نام آن صفا ذكرى است
 سرد و خشك جو خاك گفته اند اهل حكمتش سودا قوله
 ومن حيث انما يتركب منها المركبات قالوا النبات يتكون
 من اجتماع الماء والارض وذلك لا بد فيه من هوا يتخلل
 بين اجزائه ومن حارته طابخه اذ لو فقد احدهما او لم يكن على ما
 ينبغي فسد الزرع كما اذا اتينا البذر في موضع لا يصل اليه الهواء
 وحر الشمس او لا يكونان على ما ينبغي فانه يفسد الزرع ولا يثبت
 فدل ذلك على ان النبات مركب من العناصر الاربعة ومن
 النبات يحصل بعض الحيوان لانه غذاؤه ومنها يحصل الانسان
 لانه يتكون من المنع المتكون من الدم المتكون من الغذاء الذي
 هو النبات والحيوان يود عليه ان هذا استدلال بالقرآن
 وهو لا ينفك العلية يعلم ان اجتماعها سبب لتكوينها
 فلم لا يجوز ان يكون تكوينه حال الاجتماع بخلق الله تعالى
 اياه من كرم الدم بطريق جري العادة قوله وكل واحد منها فان

مخالف للآخر في صورته الطبيعية هذا مع دليل يحتاج اليه قوله
 الآية وكل واحد منها قابل للكون والفساد اذ يندفع به ما يمكن
 ان يقال لانهم اذ كل واحد منها قابل للكون والفساد وانما يكون
 كذلك ان لو كانت القوة الملبوسة للعنصر صورة مخالفة
 له وهو م ايضا لجواز ان يكون كل واحد من الصورة الملبوسة
 والخلوطة صورة للعنصر الذي خلع احدهما وليس الاخر فاما قوله
 اذ لا يلزم توافق الكل عند عدم مخالف الكل فان رفع الایجاب الكل
 سبب جزئي والسبب الجزئي لا يستلزم الایجاب الكل بل انما
 يستدعي الایجاب الجزئي والحاصل ان عدم مخالف الكل سبب جزئي
 فيلزم توافق البعض فعلى هذا التقرير المناسب ان يقول المصنف
 بدلا قوله المناسب قوله قابل للكون والفساد ان يخلع صورة
 ويلبس صورة اخرى من صور العناصر قوله المتجاورين الظان فائدة
 التيقن بالمجاورة الا ان علة الانقلاب بلا واسطة
 ان علة الانقلاب بداءه المجاورة دالة علة الانقلاب بواسطة
 عدم المجاورة بمعنى ان انقلاب الارض هو ان ثلثا يتوقف على انقلاب
 الارض ما وفيه ان الارض والمأكمة واحدة دالة الارض مجاور
 للهواء ويمكن ان يقال ان المراد بالمجاورة المجاورة بالبلع والمجاورة
 الارض للهواء فسمى ولا يبعد ان يقال ايضا ان معنى كون انقلاب
 الماء هو واسطة لانقلاب الارض هو ان ثلثا ليس ان شيئا

من الارض يحيا في يكون اولاً ماء ثم ذلك الشيء يصير هو الماء
 ان بعضا من الارض ما لم يصير ماء لم يصير هو الماء بل معناه ان الارض
 تكونت مجاورا للماء الذي هو مجاورا للهواء ينتقل هو الماء
 بواسطة ولكن الحق عندى ان علة الانقلاب ابتداء الله ان
 في كيفية واحدة من الكيفيات الاربعة البرودة والحرارة
 والرطوبة واليبوسة وعلة الانقلاب بواسطة عدم
 الاشتراك فيها بمعنى ان الارض والهواء لثمة الخالفة
 بينهما اذا الارض باردا يابس والهواء حار رطب لا يمكن
 ان ينتقل احدهما بالآخر فيحتاج في الانقلاب الى واسطة
 تناسب لكل واحد منهما كالماء فانه تناسب الارض في
 البرودة والهواء في الرطوبة فيحتمل ان يكون الاشتراك علة
 مستقلة في الاول وعدم ذلك في الثاني ويحتمل ان يكون الاشتراك
 بشرط المجاوزة علة مستقلة في الاول وعدم ذلك في الثاني
 ويحتمل ان يكون المجاورة بشرط الاشتراك علة مستقلة في
 الاول وعدم ذلك في الثاني ويحتمل ان يكون مجموع الاشتراك
 والمجاورة علة مستقلة في الاول وعدم ذلك في الثاني واما
 كون العزم علة اما بناء على ان علة العدم عدم العلة واما
 بناء على التناوب فليتامل قوله قيل ذلك معاني
 في عين سببكون ونحن ايضا شاهدنا عند جبل منقوش

منقوش قربا من مدينة بليس ان الماء الذي يتقاطر من
 فوق الثقب ينتقل بحجر قوله والشيخ قد حكى انه
 شاهد ذلك ونحن ايضا شاهدنا ذلك وقت مرور
 في اذيال الجبال امر تفعلة قوله يستحيل في الكيفيات
 اي يزيل عن كلفته ويتصل بكيفية اخرى على سبيل التدرج
 قوله ولو كانت الكيفيات اي ولو كانت الكيفيات
 نفس الصور الطبيعية او داخلية فيها لا يستحيل ان يستحيل
 البساط العنصرية في الكيفيات مع بقاء الصور الطبيعية
 لك. التالي بط قنبت اللط وهو ان الكيفيات العنصرية زائدة
 على الصور الطبيعية اما بطلان التالي فلما شاهدناه من
 زوال كيفية التسخين واتصال كيفية التبريد وبالعكس
 مع بقاء الصورة الطبيعية وانت تعلم ان المثال الجزئي لا
 يفيد الكلية بل قد يشاهد زوال الصورة الطبيعية عند
 زوال الكيفية في العنصر وانما اليه بقوله ولا يخفى ان قوله
 ان اذا تصورت اجزاها وقائده ان كل واحد من
 الفعل والكسرة يكون اتم واكمل لانها يتوقف على
 اختلاط البساط وتماس صورهما وكما كان السطح
 اكثر كان التماس اكثر وكما كان التماس اكثر كان كل
 واحد من الفعل والكسرة اتم واكمل وقوله وتماست يكون

اذا تصورت اجزاها وقائده ان كل واحد من

اجتمعت

ان يكون عطف تفسير لقوله اجتمعت ويجوز ان يكون اشارة
 الى ان مجرد الاجتماع والمجاورة وان كان سببا لا مكا
 التفاعل والكسر او كان شرط لهما لكنهما لا يخرجان الفعل
 بدون التماس قوله وكسر كل واحد منهما اى من
 البسائط بقواها ويجوز ان يكون الضمير المحرور للقوة
 و امر الانتشار سهل اقول يجوز ان يكون المراد يكون كل واحد
 من البسائط فاعلا وكاسر بقواها كونه كل واحد من
 القوى فاعلا وكاسر ويجوز ان يكون المراد به كون
 كل واحد من الصور الطبيعية فاعلا وكاسر افا لم يفتح ان
 البسائط اذا تصفرت وتمامت وفعل صورة بعضها
 في مادة بعض بواسطة قواها وكسر كل واحد من صورها
 سورة كيفية الاخر في يكون الفاعل والكاسر هو الصورة
 النوعية ويكون المنفصل المادة والنكسر سورة كيفية
 لكن بمعنى زوال الكيفية الصرفة وهذا الاحتمال الثاني ايضا
 مذهب في المزاج وتعرف المزاج على هذا المذهب انه
 كيفية متوسطة بين الكيفيات المتعادية متشابهة
 الاجزاء حاصلة من تفاعل البسائط ممتدة متمات
 بحيث تكسر صورة كل واحد منها سورة كيفية الاخر قوله
 ان الفاعل الكاسر هو النفس الكيفية يرد عليه ليس

ليس الامر كذلك لان الكاسر السورتين اما معا او على النفا
 قب فان حصل معا والعللة واجبة للحصول مع المع لزم ان يكون
 الكيفيتان الكاسرتان موجودتين معا فتما عند حصول
 الكاسر السورتين وهو محال وان كان الكاسر احدى
 السورتين متقدما على الكاسر الاخرى لزم ان ينقلب
 الكسور المطلوب كاسر اغايبا وهو ايضا محال وهذا الا
 علة اخص مشتركة الورد ولا يرد على المذهب الذي
 قررناه اننا ايضا بناء على ان الصورة النوعية انما تفعل
 وتكسر بواسطة الكيفية فكما يدخل الصورة النوعية
 في علة الاتكسار التامة يدخل فيها الكيفية ايضا لكونها
 شرط الكسر ويمكن ان يقال ان الباء في قوله بقواها لم
 لا يجوز ان يكون داخل على المعد بان يكون الكيفيات بقية
 لفعل الصورة النوعية وكسرها هو المعد ينعدم عند تأثير
 العلة نعم هذا انما يتم اذا كان العلة المؤثرة موجبا بالذات
 واما اذا كانت مختارا فلا اذ لا حاجة للمعد اذا كان
 الفاعل مختارا فتأمل وقد عرف المزاج على مذهب بعض
 المتأخرين ان الكيفية متوسطة بين الكيفيات المتضادة
 متشابهة الاجزاء حاصلة من تفاعل كيفيات البسائط
 يقط ممتدة متمات بحيث يكسر كل واحد من تلك

الكيفيات سورة الاخرى قوله وانك سورة
 البرودة لا يجب ان يكون سورة الحرارة لا ابطال
 لسنه منع يرد على قوله فان الحرارة لا لاغم ان الحرارة
 بكسر سورة البرودة ولا غم ايضا ان البرودة تكسر
 سورة الحرارة لا يجوز ان يكون الكاسر والمكسور
 السورتين وحاصل الجواب المذكور سندك هذا
 بطلان لو كان السورتين كاسر الزم ان لا يتخلف المع
 عنها لكن التلا بطا قوله قيل في قوله اقول اعتراض
 وقوله حيث قال بدل عن قوله في اثناء البحث فالف
 مع ان هذه المقدمة ليست تعليل لما قبلها بل هي مقدمة
 تفيد ناعتة قول المص فاك ان كثيرا فقد ينقد سبحانه
 واما هنا فلا طائل تحتها فجب ان يذكر هنا قوله
 الثانية الهواء القاب على النار وهي التي يحدث
 فيها الشهب هذا يخالف لما سيصرح المص من ان
 انما يحصل بعد وصول الدخان الاخير النار ويمكن ان
 يقال المراد من الجيز هو الجيز في الجملة قوله فحاصل كلامه
 ان حاصل كلام المص ان السبب الاكثر في ذلك تكاثف
 في اجزاء البخار والصاعد لان ما يجاوز الماء من الطبقتين
 الاخيرتين من الطبقات الاربع للهوا يستفيد كيفية

كيفية البرد من مخالطة الابخرة المائية فجعل هذه
 المقدمة مقدم شرطية يكون تأويلها قوله السبب
 في السحاب المطر والثلج والبرد تكاثف اجزاء البخار
 فينتج استثناء عيون المقدمة المطر ويحتمل ان يكون قوله
 لان ما يجاوز الملح لدفع ما يبرد على قوله تكاثف اجزاء
 البخار من المنع بان لا غم ان اجزاء البخار تتكاثف فان
 الاجزاء الهوائية حارة والحرارة تمنع التكاثف او
 لدفع ما يبرد على استفاد من تعريف البخار ومن قوله
 تكاثف اجزاء البخار من الدعوى وهي ان الاجزاء المائية
 المتلطفة بالحرارة بواسطة كونها محاطة بالاجزاء
 الهوائية تتكاثف من ان هذه الدعوى مطلوب بالبيان
 ووجه الدفع فاقوله لكن الطبقة الرابعة استدراك
 عن قوله يستفيد كيفية البرد من مخالطة الابخرة
 المائية وتعليل قوله لا يبقى على صفة البرودة بقوله
 لو مولا اثر شعاع الشمس بفيد ان الطبقة الرابعة
 ليست بتحقيقة كلية بل بتحققها مفيدة بكون الهواء
 مجاورا مما ساء من الهواء بالاماكن التي يصل اليها
 شعاع الشمس واما الذي يكذب مجاورا مما ساء
 من الهواء بالاماكن التي يصل اليها شعاع الشمس

فلا يتحقق الطبقة الرابعة بل ذلك البعض من الهواء
من الطبقة الرهبرية وقد شاهدنا في وحدة
بين الجبلين في جهة الشمال الشمس في جميع دورتها
سحابا غليظا عاليا يترتب منه هيئة الخيمة ولما
نزلنا من احد الجبلين في تلك الوحدة شاهدنا ال
سحابا ما طراوا اذ اخرجنا من الوحدة لا يصل آخر
تركنا المطر نعم يحتمل ان يكون ذلك السحاب متكونا
من انقياض الهواء من البرد الشديد لا من اجزاء
النهار ولكن لا يقفنا غاية ما في ابواب ان اللازم
من ان الهواء عند الاماكن التي لا يصل اليها شعاع
الشمس ينقبض من البرد ويتكون سحابا ما طرا
واما ان ذلك الهواء من الطبقة الرابعة فلا يلزم
منه فان قلنا في الصورة المذكورة لا احتمال للتكون
من اجزاء النصار فان ذلك التكون يتوقف على الصعود
والصعود بدونه الحرارة محال قلت قد عرفت ان
النهار لا يخرج عن الحرارة اذ فيه اجزاء الهواء والحرارة
المأخوذة في تعريف النصار هي الحرارة الهوائية قوله
كما حكى علي الشيخ انه شاهد النصار قد صعد الى هذا
انما يدل على الدعوى اذ كان الوحدة المذكورة

المذكورة واقعة في جهة الجنوب ولم يكن مقابل الشمس
منها سدا ولا جبل وهذا غير مستفاد مما نقل عن الشيخ واما
اذا كان تلك الوحدة في جهة الشمال فلا بد انما نقلنا ان
النهار لا يصل الى الطبقة الرهبرية باحدث منه السحاب في
الطبقة الرابعة من الهواء نعم ما ذكره المعنى من قوله اذا لم يصل
النهار الى المكان الوقوع ومعلوم في سائر كتب الحكمة ايضا قوله
وقد لا ينقص لعدم علته وهي البرد والضباب سحاب رقيق
يشبه الدخان يمشي وجه الارض قوله ولذا قيل المصالب
فيما سبق بالاكثري ولما صرنا ان تكون هذه الاشياء
وحدوثه في الاكثر من تكاثف اجزاء النصار والمساعد في الازل
من تكاثف الهواء من البرد الشديد قوله واجتسب الدخان قالوا
اذا اشرفت الشمس على الارض اليابسة تحللت منها اجزاء
نادية بخارها اجزاء اودية لا يتميز عنها في الحس والمركب منها
دخان انتهى الا يرى ان كل واحد من الامور الثلاثة ان الرعد
والبرق والصاعقة نادرة الوقوع في فصل الشتاء لان الغالب
في ذلك الفصل طوبى الارض بواسطة الخالطة المأخوذة
وصاعقة ان كان غليظا فالمراد ان هذا سبب اكثر في
حدوثها اذ قد نقل الشرح من الشيخ الويلس فيما قبل ان الصاعقة
تولد من اجسام نارية فادقها السخونة وصارت كهيئة

البرودة عما هو بها متكاثفة قوله فصارت ان السحاب
 لا اجل التسخن الحاصل له بالحركة وتبدل الاجزاء المائية التي فيه
 هواد في اثناء الحركة يعني ان السبب في كون السحاب هواد
 فهو كما هو مجموع تسخن الحاصل من الحركة وكون جزئه الذي هو اجزاء
 مائية متبدل بالالهواء في اثناء الحركة واما الاندفاع المذكور
 فليس بعيد قوله فيجعل الريح فيه مسحة فالاول ان يقول
 فذلك التوسع ربح في هذه الصورة يكون الاندفاع المذكور
 سببا قريبا لتكون الريح قوله اي ازدياد مقدار بدون
 انقسام جسم آخر اليه والاول ان يقول هو ازدياد حجم من غير ان
 يضم اليه شيء من خارج ليكون التفرق جماعا لافراجه وايضا
 قد عرفنا التخلل بانه ضد التكاثف قوله لانه اذا صغر حجمه فيه
 اشارة الى مفهوم التكاثف وهو تضيق حجم جسم من غير ان
 ينقص منه شيء قوله وقد يتكون بسبب برد الوعاء المتصا
 عدا الطبقة الزمهيرية ونقول قالوا الدخان قد ينكس حرة
 عند الوصول الى الكرة الزمهيرية فيشتد ويرجع بطبيعته الاولى
 او لا ينكس ويرجع ويصادم كرة النار فيرجع بمصادمة كرة
 النار فينكسر بواحدة من كرات الفلك وعلى التقديرين يتجمع
 الهواء ويضطر به هو الريح قوله انما يحدث من ارتسام
 ضوء النير الاكبر هذا الارتسام ظاهر لا يتحقق وانما

العدل

العدل على ما قلنا قوله وبنيته الى آخره لدرس قال بعض من
 يشق به انه قد رأيت قوس قزح في مقابلة القمر اتم مما يكون
 منه في مقابلة الشمس وكان في ليلا النور الكامل فالمرح على
 ضوء النير الاكبر ليس بتمام قوله اي واقعة على هيئة الارتسا
 الطان المراد ان الارتسام المذكور مشروط بوقوع
 تلك الاجزاء الوشيية على هيئة الاستدارة في لا يرد ال
 السؤال المصدر بقوله فان قلت ويحتمل ان يكون المعنى
 انها واقعة على تلك الهيئة بالقياس الى انكسار الشعاع
 البصري فلا تغفل قوله اما جبل او سحاب كدر او ما يحيط
 بحيث لا يرى قمه فانا قد شاهدناه قوس قزح مرة بعد
 اخرى على سطح الماء الجاري في ارض مستوية عند رشا
 الما من فوق وكان الوقت قريبا من العصر قوله من الطرفين
 وهما اللذان على الافق الظان كلمة من متعلق بالانتقاض
 في قوله لانتقاض الاجزاء وعلى ذلك بعض الفضلاء
 ان ارتفاع الشمس تدعى الحرارة فيبقى ارتفاع الحرارة
 المنكسرة من وجه الارض يتخلل تلك الاجزاء من ذينك
 الطرفين اقول هذا ليس بتمام اذ قد يشاهد القوس
 بحيث يكون الطرفين متصلين بالافق نظرا حال كون
 الشمس تفعلة عن الافق وما نقل عن الطالشي في ذلك

اى في بيان سبب الانقاص من الطرفين من المقتدين
 احديهما ان مركز الشمس ومركز القوس واقعان على طرفي خط
 مستقيم والاخرى فكلما ارتفع مركز الشمس عن الافق
 انخفض مركز القوس بقدر الارتفاع تحت الافق ان تم
 اى المنقول المنقول عن الطالشي تم الاستدلال على الا
 تنقاص المذكور ومدار تماينه على وجوب حامت
 دائرة القوس حرم الشمس فيفضل هذا بطلان في علم المناظرة
 وانا قلنا ان الاستدلال اذ لا حالة يستتبع من الطرفين
 الاجزاء التي ينعكس منها الاشعة البهيمية لا الشمس
 كما لا يخفى على من له تخيل تام سواء كان الطرفان متصلين
 بالافق او لا وهذا عند وجود الحرارة في الجملة والحاصل اننا
 اذا تخيلنا دائرة كان القوس قطعة منها فمركز الشمس
 كما على الافق من جانب المغرب فلا محالة يكون مركز البداية
 لوجود تلك الاجزاء على الافق وان لم يكن مركز الشمس على الافق
 بل كان مرتفعاً عنه يكون مركز الدائرة تحت الافق بقدر
 ارتفاع المركز فالقوس ح أقصر من نصف تلك الدائرة البتة
 ولكن قد يوجد المانع عن اتصال الطرفين بالافق وقد لا يوجد
 فيطلان بالافق في نفسنا قوله وانا قد يكون الشمس قريبة
 من الافق فلان الاجزاء لا ولا تنقص بل شاهدة القوس

القوس وقت كون الشمس قريبة من دائرة نصف النهار
 لان الشمس في فصل الشتاء مثلاً اذا كانت في الجدي حين
 كونها قريبة من دائرة نصف النهار قريبة من الافق
 في الجملة قوله لما تقررت المناظرة لا بد من تساوي زاويتي
 الشعاع والانعكاس اقول لا يخفى على من شاهد قوس قزح
 انه بين لطيفين مستديرين محدب ومقعر وما تقررت
 بانظر الى المحدب فعلى تقدير وجود الاجزاء الوشيية تحت
 الخط المقعر يجب ان يرى اللون الا تمام القطعة من سطح
 الدائرة التي هي اقصر من نصفها ولست احصل ما السبب
 في وقوع تلك الاجزاء التي ينعكس منها الاشعة البهيمية
 الى الشمس من بين الاجزاء الوشيية المختمة على غير هيئة
 الاستدارة على تلك الهيئة المحصورة بين لطيفين المستديرين
 قال القاضي عضد الملة والدين في موافقه رايت بعض
 فضلا وزماننا ممن له في علم المناظرة كعب عال يدعى
 بطلان ذلك اى بطلان السبب الذي ذكر في حدوث
 قوس قزح اقول لعل مراد بعض الفضلاء من السبب الذي
 حكم ببطلانه هو السبب التام وفي بطلان السبب
 يكفي بطلان واحد من الاسباب الناقصة وذلك لولا حد
 اما كون تساوي زاويتي الشعاع والانعكاس سبباً



لكون الاجزاء الرشيعة المنعكة منها الاشعة البصرية
لا اثبت واقعة على هيئة الاستدارة من بين الاجزاء
الرشيعة للجمعة على غير هيئة الاستدارة وقد علمت
انه لو حمل قوله واقعة على هيئة الاستدارة على ظاهره
وكان ذلك القول اشارة لا ان ارتسام الضوء في الاجزاء
الرشيعة مشروط بوقوع تلك الاجزاء على هيئة الاستدارة
لم يرد اصل السؤال واما كون محل الارتسام هو الاجزاء
الرشيعة لكنه بالنظر لا يتقن بالمعانية فكيف يحكم بطلان
واما سائر الاسباب الناقصة سواء كانت مستفاد
من القبول او لا فلا اعتبار في شيء منها للبطلان لان بعضها
مستند الى التجربة وبعضها مبني بما يفيد اليقين فلا تغفل
ويحتمل ان يكون مراد بعض الفضلاء من السبب الذي حكم
ببطلانه هو سبب اختلاف الوان السبب حدوثه في جميع
الاما قال الشيخ استحقاقه وعلم المناصرة علم يعرف فيه
احوال المبصرات في كبرها وكيفية اعتبار قوتها وبعدها
من الناظر واختلاف اشكالها وادوارها وما يتوسط
من الناظر والمبصرات وعلى ذلك قوله لم ينفك الشعاع
من كل منها الا الشمس وفيه للايجاب ان السبب
كل وهو قول له على ان المعدة والنبات متعلقة بقوله

بقوله دليل فالمنعك لم يتم دليل يدل على ان المعدة والنبات
الذي اقيم لا يدل عليه اذ غاية عدم الوجودان وعدم الاطلاع
عليه وهذا لا يدل على عدم مفعول الحق من قوله قد يقال
ح وفيه ما يمكن ان يرد بان المقام قاصر في البيان اذ تنبها للمقام
يجب ان يذكر الاذلة التي اقيمت على الدعوى الثلاثة المد
المستفادة من الحصر وهي ان المعدن ليس له نداء وانه ليس
له حركه وحركة وان النبات ليس له حركه وحركة فكانه قال
في جوابه وانما ذكرنا ذلك لتلك الاذلة لان كل واحد منها
لا يدل على ما اقيم هو عليه ويحتمل ان يكون المقام الاعتراض
وحاصله ان لا يتم تمامية الحصر المذكور وانما يتم ان لو لم يكن للمعدن
نداء ولم يكن له ولنبات حركه وهو موهوم ايضا فان
قلت انه مدلة قلت لانم ان الدليل الذي اقيم يدل عليه
كيف ان غاية عدم الوجودان وهو لا يدل على عدم ويحتمل
ان يكون المقام مجرد تمهيد عما عدول شارح التلويح
يجأت من الحصر المذكور ببيان ما عليه من الخذول والام
تري ويجوز ان يكون متعلقا بقوله يستخلص في محتمل ان يكون
المقصد نفي الدليل عن اصله وقد يقال ح اعتراض بان الحصر
المذكور لم لا يجوز ان يكون للمعدن نداء وان يكون له
ولنبات حركه ولا يدل نفي هذا الجواز من دليل مع

انهم لم يتم عليه وليلا ومعه قوله غايته لالح ان غاية الدليل
 الذي يمكن ان يستدل به عليه هو عدم الوجدان وهو لا يدل
 على عدم قوله وقد يتمسك بالمشقة كذا الورد على الظاهر
 قوله لشعور النبات اللام في قوله النبات للجنس
 وكذا اللام في قوله لا اعتناء المعدن ويؤيده ما قد رأينا
 منقولاً من بعض الكتب حكيمية من ان كل مركب من المواد
 الثلاثة له كمال لا يقبى مثلاً كمال المعادن ان تعمل لا مرتبة
 النباتات من النماء واكمل نوعها المرجان وكال النبات
 ان تعمل لا مرتبة النباتات للميوان العجم على الحس واكمل نوعها
 الفحل وكال الحيوانات ان تعمل لا مرتبة الانسان واكمل
 نوعها النرس قوله اختلطت عناصره من الاختلاف
 المختلفة في الكم والكيف اما الاختلاف في الكم فاما بان يكون
 البخار غالباً على الدخان من حيث المقدار سواء كان الغالب
 في البخار مقدار الاجزاء المائتة او وكان الغالب فيه مقدار
 الاجزاء الهوائية وسواء كان الغالب في الدخان الاجزاء
 النارية او الاجزاء الارضية واما بان يكون الدخان غالباً على
 البخار من حيث المقدار كذلك فالغروب باعتبار الاختلاف
 في الكم ثمانية عشر اذ لا يخفى انه ليس في البخار بوسة والرمطوبة
 فيه اكثر بالنسبة الى البرودة والحرارة فالبرودة اتماساوية

المدققين فيكفر للحق والدين ولله الافة يجب ذكرهم كل من
 يخوف في تلك العلوم اذ هذه من مبادئ علومهم فيسري
 اليه شذوهم فقل من يخوف فيها الاو بتخليع من الدين واما الالهيات
 من علومهم فيها اكثر اغاليطهم فما قدر وايقها على الاثبات
 بالبراهين بالبرهان عما مشطوا في المنطق ولذلك كثر الاختلاف فيما
 بينهم في هذا العلم فمنها قولهم يقدم العالم وانكار الحس للجنس
 وقولهم ان الله يعلم الكليات دون الجزئيات فليذهب احد من
 المسلمين لما شئ من هذه المسائل انتهى واعلم ان جالينوس
 توقف في قدم العالم عما حكى عنه انه قال في مرض موته لبعض
 تلامذته كتب عني ما علمت ان العالم قديم او حادث قال
 الامام الرازي وهذا دليل على ان جالينوس كما صنفنا منقفا
 طالبا للحق لما ان هذه المسئلة في غاية الصعوبة قوله
 لا مشاكلة للجسم الذي هو فيه والمراد من المشاكلة هو المماثلة
 في الجوهر واللون والقوام والاصق قوله وفيه نظر لان زيادة
 الجسم لا حاصلة لان ان الزيادة الصناعية خارجة بقوله زيادة
 في اقطاره كلياً كيف انه اذا اضاف الصانع الى السمعة مقدار
 آخر من الشئ حصلت الزيادة في الاقطار اقول ان قال في سند
 المنع انه اذا صب الصانع شيئاً قليلاً او كثيراً من المائتة على
 الماء الذي في القدر حصلت الزيادة في اقطار الماء لكان

اولاً لانه اوضح في المراد وهو حصول الزيادة في كل قطر من
 الاقطار الثلاثة بالنظر الى كل الاجزاء واما صورة الشمة
 فلا يحصل الزيادة كذلك مجرد الاضافة اذ مجرد الاضافة
 لا يتحقق الزيادة كذلك وان حصل ذلك ويحتمل ان يكون حامله
 لانم ان شيئاً من الزيادة الصناعية يكون خارجاً به اي بقوله
 زيادة في اقطاره كيف انه اذا اضاف الى هذا الاقطار
 ان المراد من الزيادة في الاقطار هو الزيادة بالنظر الى المجموع
 من حيث المجموع فيكون ما اوردته من صورة الشمة واضحاً
 في المراد قوله ليس غايته ما يبلغ للجسم الاكمال انشوتلخلف
 ذلك البلوغ عنه اي عن كل واحد من مبداء السمع والورم
 بعدن الوقوف فلا تغفل قوله ان يزيد مجموعهم في حيث هو مجموع
 وفيه بحث لان اضافة اقطاره للاستغراق لا اضافة للجمع
 فيزيد الموعوم كما ان الجمع الى اللام فيزيد الموعوم فيستدعي الزيادة
 في كل قطر بالنظر الى كل الاجزاء قوله وقد صرح بعض المحققين بقوله
 هو الشرة في قوله في حاشية شرح التلويح حيث قال باق ذلك
 هو الغالب وقد علم السمع جميع الاعضاء حتى الرأس والقدم
 فيزيد في الطول ايضا ولا يخفى ان ما كان كلامه قدس سره لا ان خروج
 مبداء السمع بقوله في اقطاره كلياً انما هو بهذا القيد المذكور
 فلما قلنا انه خارج به فنقول ان مبداء الورم كذلك او قد يعبر

بهم الورم جميع الاجزاء حتى الرأس والقدم فيزيد في الطول ايضا فلا
 يرد ان جواب بعض المحققين ليس بحاكم مادة الاشكال قوله وهو الخ
 تاخذ من جسم الذي يسمى فيه جزء ويجعله مادة مثله وفي شرح الموقن
 للشرف قدس سره ذهب بقراط واتباعه الى ان القوة المولدة
 لدة في كل البدن فاة المنية عندهم يخرج من جميع الاعضاء
 فيخرج من العظم مثله ومن اللحم مثله وعلى هذا فالمنية تنحرف
 للحقيقة متشابهة الامتزاج لان الحسن لا يعز بين الاجزاء
 وعند ارسطوان تلك القوة لا تتفق الاثني فيكون المنية
 المتولد هناك متشابهة للحقيقة وفي كليات القانود ان المولدة
 لدة نوعان نوع يولد المنية في الذكر والانثى ونوع يفصل
 القوى التي في المنية اي الكيفية المزاجية لان اجزائه تنحرف
 لفة الامزجة فيمتر بها تمزيجات بحسب عضو عضو فخص
 للعصب مزاجاً خاصاً وكذا للعظم والشریان وغيرها و
 ذلك من في متشابه الاجزاء او متشابه الامتزاج انتهى
 ولا يخفى ان عبارة المصن يساعده كل واحد من المذهبين
 مذهب بقراط ومذهب ارسطو ولكن قول الشارح المحقق
 في الاثني صريح في انه كل كلام المصن على مذهب ارسطو
 فلو ترك قوله في الاثني لكان اوضح ان يكون كلامه
 ايضا محتملاً كلا المذهبين فان قلت قوله فوجدتها اعتدلية

ايضا يقتضي انه كل كلام الص على مذهب ارسطو قلت ليس
 الامر كذلك اذ ليس في كلام بقراط شي مما يقتضي الوحدة الذاتية
 في المولدة نعم اكثر عبادة الش ظاهرة في مذهب ارسطو
 قوله بان يجعل بعضه مستعدا للعصبة لا يعني ان المنع على المنة
 ارسطو بالنسبة الى العصب والعظم والشربان وغير
 ما متفقة للحقيقة في وثقها منه يتوقف على استعدادات
 مختلفة وارادة علمه من القوة الثانية واما على مذهب بقراط
 فوضع جعل البعض مستعدا للعصبة مثلا انه يخص للعصب فرجا
 اي ان يخص المنع للجوارح من العصب بمزاج خاص مما زعن
 مزاج العظم قوله تجذب الغذاء وتمسكه وتمضمه وتدفع
 ثقله بحيث ان يكون الفاعل في كل واحد من هذه الافعال هو القوة
 الفاذية فيطلق عليها جاذبة باعتبار الجذب وما سكة باعتبار
 الامسكة ومهاضمة باعتبار الهمم ودافعة باعتبار الدفع
 وهذا الاحتمال وان كان العبارة مساعدة له ولكن لا يساعده
 قاعدتهم ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ويحتمل ان يكون هنا
 قوى اربعة ويكون الفاذية مجموعها ويكون الوحدة ح اجنادية
 ويحتمل ان يكون الفاذية مفارقة لكل ويكون كل واحد من القوى
 الاربع خواصا لها فيه وفي قوله فلها خواص اربع انه لا يتفرع
 عما قبله مستحتمل بالاحتمال الثاني وهو انه يكون القوى اربعة
 مستندا

اربعة والواحدة اعتبارية ويدفع بان في العبارة مقدرة او المنع
 اما هكذا الفاذية تجذب الغذاء وتمسكه وتمضمه وتدفع
 ثقله باللات مختلفة فلها خواص اربع لا واما هكذا فاذا علمت
 ان الفاذية تحمل جسما آخر لا تشاكلة للجسم الذي هو فيه وعلقت
 انها تجذب الغذاء وتمسكه وتمضمه وتدفع ثقله فاعلم ان لها
 خواص اربعة لا واما هنا احتمال آخر وهو انه يكون الفاذية
 عين احدى القوى الاربعة لاجل الاشتراك في جنس الفعل كما
 لا حالة والتغيير في لا ينع قوله فلها خواص اربع ايضا فقد اشيا
 اليه الش بقوله ولا يبعد ان يتحد الفاذية والمهاضمة واكثر الا
 لم يفرقوا بينهما فلما تفعل قوله فلهما حالتان احدهما وهي
 ابطال الصورة النوعية الدعوية سابقة على الاخرى وهي
 تحصيل الصورة العفوية هذا المس بقوله فيما سبق من ان الفاذية
 تحمل جسما آخر لا تشاكلة للجسم الذي هو فيه قيل يتدحان لما
 يستفاد منه غير هذا الموضع من ان فعل المهاضمة احالة الغذاء
 لا ما يصلح لان يصير جزء من المتغذى وفعل الفاذية احالة الغذاء
 لا ما يكون جزء من المتغذى بالفعل اقول فيه نظير هذا عين
 المستفاد وان معنى الابطال المذكور هو الاحالة الاولى ومعنى
 التحصيل هو الاحالة الثانية لا تفرقة بينهما في الحقيقة
 عما لا يخفى قوله فان الغذاء له تغيرات لام الغذاء هنا للجسم

فلما انفصل قوله بحسب مراتب المفهوم ومراتبها اربع الاول
 في النعم عند المفعول ولهذا كانت لحظة المفهومة ينفع الدليل
 بالانفصال المطبوعة الثانية في المعدة وهو ان يصير الغذاء
 كيلوسا وهو جوه شبيه بماء الكشك الثقل الثالثة في
 الكبد وهو ان يصير الاخذار من المعدة اليه حيث يحصل منه الا
 خلط الرابعة في الاعضاء وهو ان يصير حيث يقع ان يكون
 جزء من العنق قوله فيحصل برهة من الغذاء يجوز ان يراد
 بالغذاء ههنا الغذاء بانفصال وهو ما صار جزء من التقدي
 شير بالانفصال لكن لم يحصل له القوام التام الذي للمفهوم
 ويجوز ان يراد به الغذاء بالقوة التربة الى الفعل وهو الدم
 ولكن لا يمكن ان يراد به الغذاء بالقوة البعيدة وهو لحظة
 واللحم والى غيرها من الاجسام المكونة والمشتقة و
 الغذاء عرف بما يقوم بدرا ما يتخلل من الشئ بالاستحالة لا نوعه
 وهذا التعريف صادق على كل واحد من انواع الغذاء المذكورة
 كما لا يخفى وتخصيص الثالث المحقق الغذاء بالقوة التربة بالدم
 كما هو الظن من قوله الصورة الوعوية ظاهرة لا حقيقة لانهم
 صرحوا بان الغذاء بالقوة التربة هو الملاءم للاخلاط الاربعة
 وايضا تقسيمهم الملاءم بانها اما طبيعي او غير طبيعي وكونه غير
 طبيعي اما لتغيره من اجبه في نفسه عن الاعتدال الواجب له الذي

الذي به يعلم لان يصير جزء من الاعضاء اما الى القوة ما ينحاط
 اياه من خلط اخر غير طبيعي او وطوبى غريبة يمد عليه من خارج
 صريح في كون كل واحد من الاخلاط غذاء بالقوة التربة وكونها
 قولهم عند بيان تحقق القوة الدافعة في كل الاعضاء ان الدم
 الوارد على الاعضاء مخلوط بالاخلاط الثلاثة فيأخذ كل
 عضو ما يلاءم ويدفع ما ينافيه يدل على ذلك ولعل تخصيص الدم
 بالذكر لانه الغالب او لكون سائر الاخلاط تابعة له عند كونها
 متحدة من فوها العروق او عند جذب الجاذبة اياها قوله
 وهو يخصص بالنفس الحيوانية اي ممتازا بها فان المقام مقام
 بيان ما به الاقتران قوله لا يجتمع ان يكون وصفا لقوله كمال
 ويحتمل ان يكون وصفا لجسم وعلى كلا تقديرين قوله من جهة
 مرتبط بالي قيلونم الاضطرب اما في قوله ما يدرك واما
 في قوله يتحرك فلا تغفل قوله ههنا بحث في معنى ان التعريف
 المذكور على التقدير الاول لا يكون منعكسا او لا يصدق على
 النفس الحيوانية بناء على انها الى من جهة التوليد والتغذية
 والتغذية ايضا وعلى التقدير الثاني لا يكون مطردا اذ يحقق
 على النفس الناطقة ايضا وحاصل الجواب عنه احتياط الشئ
 الاول وضع لقوله انما آية من جهة الافعال النباتية ايضا
 مستندا بانها انما يكون كذلك ان لو لم يكن بدن الحيوان مشتملا

على النفس النباتية ايضا وهو م ايضا لم لا يجوز ان يكون بوزن شتلا
عليها وقوي بعبءه ايضا باختيار الشق الاول ان مراد النفس
الحيوانية من حيث انها حيوانية يعبر بها المركب حيوانا آلية
من جهة الامرين المذكورين فقط وانه كانت من حيث يعبر بها
المركب نباتا آلية من جهة الافعال النباتية ايضا قوله اللهم
الا ان يقال الم وجه الضعف المستفاد من المقام لعله انج
يلزم ان يكون كل واحد من افعال النفس النباتية وكذا من افعال
النفس الحيوانية صادرا عنها بتوسط الله حتى معلوما الاول
بناء على ان حفظ التركيب ح صادرا عن الصورة المعدنية
في النبات والحيوان فتوجه قوله ولا يرد فقل هذا كما كان
قيل هذا النقض بالنظر الى الشق الاول وادع على تعريف النفس
النباتية بانه ليس بمنفكس اذ لا يصدق عليها لانهما آلية
من جهة حفظ التركيب ايضا فيكون النقض المذكور مشترك
الورد فلا وجه لتخصيصه بتعريف النفس الحيوانية وحاصل
الجواب المذكور لان ورود النقض المذكور عليه وانما يرد ان لو كان
النفس النباتية آلية من جهة حفظ التركيب وهو م ايضا
لم لا يجوز ان يكون حفظ التركيب معلوما الاول قوله فلها
باعتبار تمايزها به مشاركا لها في القوى الطبيعية من الآثار
وهي الادراكات المتعلقة بالجزئيات الجسمية والحركات

والحركات الارادية ولا شك ان هذا الاختيار يجب ان يوجد
في كل نوع من انواع الحيوان فيجب ان يكون مدرك للجزئيات
الجسمية هو النفس الحيوانية بواسطة القوى المذكورة
فهذا انما ينطبق على ما هو المشهور من مدرك للجزئيات الجسمية
القوة الباطنة لا النفس الناطقة بواسطة انطباق تلك
الجزئيات في القوى الظاهرة واما على ما هو التحقيق عندهم من ان
مدرك للجزئيات الجسمية هو النفس الناطقة وارتسامها
في القوى الباطنة فلا انطباق وان قلت ان هذا الاول كما
حاصلة للنفس الناطقة ايضا قلت يلزم ح اما تحصيل الحاصل
او التوارد والنقض بالنفس الناطقة على طردي تعريف النفس
الحيوانية كما سبق آتينا انما هو بالنظر الى الادراكات الكلية
وهو م ويمكن ان يقال ان المراد من قولهم ان مدرك للجزئيات
الجسمية النفس الناطقة هو ان مدرك للحقائق الجزئية
الجسمية النفس الناطقة والمراد من ادراك النفس
الحيوانية هو الاحساس بقصر حوله واما المدركة قد تم
المدركة على المتحركة لان تحريكها انما هو بالارادة وهي يتوقف
على الادراك ووجه تقديم الظاهرة الظاهرة على الباطنة ظاهر
قوله والمراد لا دفع لا يمكن ان يرد من ان هذه القوى الظاهرة
في الجسم لا دليل عليه اذ غاية ما يمكن ان يستدل به عدم الوجدان

وهو لا يدل على عدم قوله بخروج شعاع من العينين وفيه
 اذ يلزم منه تحقق نفوذ الشعاع في الافلاك حين ابصار
 الكواكب فان قلت انما يلزم ذلك اذا كان الشعاع الخارج
 جسمالم لا يجوز ان يكون عرضا قلت على تقدير كونه عرضا يلزم
 اما قيام العرض بنفسه واما انتقاله وايضا ان الخروج يستدعي
 الحركة فحركة الشعاع اما ارادة به وهو ظاهر البطلان واما
 طبيعيه وهذا ايضا بط الحقيق الاختلاف في الجهة واما رية
 وهذا ايضا بط اذ لا قسريا لا طوله والقول في الدعاء بان
 المراد من الخروج هو الحدوث مجازا فليس حكما لمواد الاشكال
 قوله اثباته مذهب الطبيعيين قالوا الله في ما يمتك
 به على هذا المذهب ان العين جسم صقيل ثوراني فكل جسم
 كذلك اذا قابلته كثيف ملون انقطع فيه شئ كالمرآت اذا
 اكبرى فظاهرة واما الصغرى فلما نشاهد من النور في الصفة
 الظلمة اذا حلك المنب من النوم عينه وكذا عن امر الابد
 على الهرة السوداء وقد يمتك عليه ان الشئ بعينه اذا قرب
 من النار يرى اكبر مما اذا بعد عنه وماذا كان الا لان الانطباع
 على المخروط من الهواء المشق رأسه متصل بالمخروط وقاعدته
 سطح المخروط حتى انه وقدر زاوية ومعلوم ان وقدر بعينه كلما
 قرب من الزاوية كان الساق اقصر والزاوية اكبر وكلما

بعد فبالعكس والشئ الذي في الزاوية الكبرى اعظم من الذي
 في الصغرى وهذا انما يستقيم اذا جعلنا موضع الابصار هو
 الزاوية على ما هو رأي الانطباع لا القاعدة على رأي خروج
 الشعاع فانها لا تتفاوت وقد يتك على عليه بان من
 نظر الى الشمس بتدقيق نظر اطويلا ثم اعرض عنها وغمض
 عينيه فانها يبقى صورتها في العين مدة تاحية كانه بعد الغمض
 ينظر اليها وكذا من نظر الى المروحة المحضرة جدا ساعة طويلة
 نظر بتدقيق فان عينيه يتكيفا بتلك الحفرة حتى اذا نظر
 للون آخر لا يبره خالصا بل مخلوطا بالحفرة او غمض عينيه
 فانه يجد كانه ناظر اليها فلو لا ان الابصار بانفعال الصورة
 لما كان الامر كذلك قوله ان مقابلة البصر للباصرة يجب
 لا عبادة المواقف هكذا انما يحصل الابصار بانعكاس صورة
 المرء بتوسط الهواء المشق الذي لا يستر ما ورائه الا الرطوبة
 الجليدية في العين وانطباعها في جزء منها اي من تلك الجليدية
 وذلك الجزء الذي ينطبع فيه الصورة زاوية رأس مخروط
 متوهم لا وجود له اصلا قاعدته سطح المرء ورأسه عند
 الباصرة قوله على الجليدية وهي رطوبة صافية نيرة
 تشبه الجليد وهذه الرطوبة بعد الطبقة العنكبوتية على
 يستفاد من الكتب الطبية قالوا فيها بيا بدانتين

كجسم مركب است از هفت طبقه و سه رطوبت
 به ترتیبی که تعداد کرده میشود از جانبی که تماس
 هو است طبقه ملته طبقه قریبه طبقه معینیه رطو
 بت بیضیه طبقه عتکبویته رطوبت جلیدیة رطوبت
 زجاجیه طبقه شبکیة طبقه شیمیة طبقه صلیبه
 و المتلون باللون كالسوداء والورقاة والثواء و
 الشملاء هو الطبقة الثالثة الغنية قوله والثالث
 فذهب طائفة الى اعراض جالينوس عن المذهب الثاني
 اي الانطباع ان الجسم لا ينطبع فيه من الاشكال الا ما
 يساويه فوجب على تقدير كون الابصار نفس الانطباع
 او مشروطا به ان لا يبصر من الاشياء الا قدر السواد الا
 صفرة العين واعرض الامام الرازي في المباحث للشرقية
 على كل واحد من المذاهب الثلاثة انا نعلم علماء وديابان
 العين عاصرها لا يمكن ان يحل ككرة العالم كيفياتها ولا ان
 يخرج منها ما يتصل بنصف كرة العالم ولا ان يدخر فيه صورة
 نصفه فالمذاهب الثلاثة ظاهرة الفساد فمن المحتمل ان
 يقال الابصار شعور مخصوص وذلك الشعور حالة اضافية
 تمت كانت الحاسة سليمة وسائر الاشرايط حاصلة
 والموانع مرتفعة حصلت للبصر هذه الاضافة انتهى خلاصة

قوله

قوله وانفصال اجزاء من ذی الریحة وفيه لاف المكان القليل
 يعطى مواضع كثيرة ويديم ذلك التغير مدة بقاءه ولا يتغير
 وزنه فلو كان الامر كما زعم صاحب هذا المذهب لامتنع ما
 قلنا من التغير والبقاء وعدم النقصان في الوزن فانه قلت
 ان التفاح يزول من كثرة الشمس فلو لا انه يتحلل شيئا منه
 لم يكن كذلك قلت لم لا يجوز ان يكون زبولها من كثرة
 الواصلة اليه او من كثرة اللمس فلا بد لنسب هذا الاحتمال
 من دليل قوله بالاستقراء فلا ينفذ الحصر بالاحتمال العقلي
 الصرف قوله والباقي معين من قبيل عطف العلة على المعلول
 واعانة الاثنين من الباء من حيث الحفظ واعانة المتعنة
 منه من حيث جمع الصور المحزنة وتفصيلها قوله مرتبة
 اي مجعولة في مقدم التجويف الاول الذي هو موضعه الطابق
 بالنسبة لما عداها من القوى الباطنة قوله في الدماغ
 قيل ان الدماغ قريب من هيئة المثلث وقيل هو قريب من
 هيئة المخروط قاعدته في مقدم الرأس يشتمل على تجاويف ثلثة
 اعظمها هو التجويف الاول واصغر التجويف الاوسط وقيل هو
 غزلة المغذيين المقدم والمؤخر والقوى الباطنة مرتبة منها
 قوله عند الجمهور الجهر هو خلافا للمحقق الطوسي فانه ان الخيال
 عند مرتبة في التجويف الاول كله عما يستفاد من مجارته

نصف

في شرح الاشارات حيث قال فيه كان الروح المصوب
لا يخفى ان كل واحد من الحسن المشترك والخيال مرتب في الروح الذي
في البطن الاول لكن الروح الذي في مقدمه بالحسن المشترك اخص
والوزن في مؤخره بالخيال اخص والمفع ان الروح المقدس يتبار
بالحسن المشترك باعتبار كماله في ذلك الروح المقدس ويكون اخص
بالنسبة الى الروح المصوب في البطن الاول وكذا الخال في عديله
واعلمية روح البطن الاول باعتبار حلول تينك القوتين معافيه
اقول بهذا بناء على ان مقصوده المحقق هو الخالفة للجمهور ولكن
يحتمل ان يكون مقصوده بيان مرادهم من قولهم ان الحسن المشترك
في مقدم البطن الاول وان خيال في مؤخره واما مراد الشئ من النقل
فبيان الخالفة بين الجمهور وبين المحقق بحمل كلامه على الخالفة
والقول بان قوله وقال المحقق لا يحتمل التطبيق لا يخفى عن
بعد كما لا يخفى قوله الروح ان المزاج المصوب في الجوهر المسح
بالاعتدال النوعي ويحتمل ان يكون المراد منه انحاء الوزن
سماه الاطباء روحا وتقبل ان القلب له تجويف في جانبه
الايسر ينبغي ان الماذك التجويف لطيف الدم فيجعله حارته
المفرطة فيكون بخار هذا البخار هو الروح القلبي وهذا الروح
الاول ما يتعلق به النفس الناطقة وهو يسمى بالجميع العيون
بواسطة قوة افادها النفس لتعلقها به اولاد تفيد اي

ان هذا الروح الحامل لتلك القوة كل عضو قوة بها يتم
نفعه من القوى الظاهرة والباطنة ويحتمل بحسب
مساعدة اللفظ والمفع وان لم يساعد المقام ان يراد من
الروح الجزء الاصل في ذلك البطن لان الروح قد يطلق ويراد
به الاجزاء الاصلية الباقية من اول الحياة لا المات المحفوظة
للكل وقت الموت المحفوظة عنده قيل ان الروح هو الدم
العصار لعله اراد به ما قلنا من البخار وان اراد غيره فعليه
البيان والتطبيق قوله آله الحسن المشترك والخيال منفعة
لفظ الخالفة في الحل بحجة ان كل واحد منهما موقوف عليه فن
عمل على ظاهره فقد زهل عن نصر حجاتهم بان القوى الظاهرة
والباطنة تابعة للحياة التابعة للمزاج المسح بالاعتدال
النوعي فكيف يكون بتبوع الشئ آله قالوا اذا حصل في
مركب عنصرى اعتدال نوعى يليق بنوع حيوانه اخص عليه
الحياة وهي قوة تبع اعتدال النوع ثم انبعثت منها القوى
الظاهرة والباطنة والقوى المحركة لجلب المنافع ودفع
المضار والكل بتقدير العزيز العليم المختار قوله ويكون الا
ختلاف لا دفع لما يرد على السند المذكور من انه بطل ما انه
لو كان محميا لما وجد الاختلاف بين حالته الذهول والنباهة
لكنه ثابت اما ثبوت فلان القوة المحركة ما ولم

حاضرة عندنا وشاهدة لنا حاضرة في الحس المشترك
لما عرفت ان الانطباع في الجليدية مقدورها لفيضان
الصورة لا الملتصق وهو معد لا رتاسها في الحس المشترك
فاذا زالت المشاهدة زالت الصورة المحسوسة عن
الحس المشترك فزوالها عنه قد يكون بحيث يحتاج حضورها
عن الحس المشترك لا احساس جديد فهذا الزوال هو نسبيا
وقد يزول لا بالكلية بل بحيث اذا التفت اليها لم يستحضرها
الحس المشترك وهذا هو الذهول واما الممازاة فلانه لو كان
المحفاظ الصورة المحسوسة في بعض الاشياء الغائبة عنا
لا يمكن استحضارها للحس المشترك بالاتفات اليها فلما وجد
الذهول فلما يوجد الاختلاف المذكور وحاصل الجواب المذكور
انا لانم انه لو كان المحافظ في بعض ما يغيب عنا لا يمكن الا
الاستحضار للحس المشترك بالاتفات اليها لم لا يجوز ان يكون
ذلك بواسطة ملكة الاتصال فيكون الاختلاف المذكور
بها وعدمها او حاصله انا لانم ثبتت حالة الذهول كليتا
اي في كل فرد فرد من الحس المشترك بل انما توجد اذا وجد اتصاله
بالفيض المتروك فيه المحافظ من الاشياء الغائبة عنا
وهذا القدر كاف في الاختلاف المذكور قوله بملكة الاتصال
الحاصلة من الامعان في المشاهدة او من طولها يعني ان

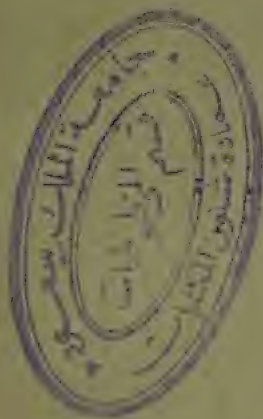
ان الصورة الخزنية مرشمة في الغائب عنا فاذا وجد
من الامعان في المشاهدة عند ابصارها يحصل اتصالنا
بذلك الغائب هذا والاضافة بيانية اقوله لا يخفى ان
تمامية هذا الجواب يتوقف على التعدد اي تعدد البعض
الغائب ولكن يكفي فيه الاعتبار عندنا بان يكون ذلك
مثلا باعتبار جهة تعلق الواسطة التي هي الامعان في المشاهدة
مثلا شيئا باعتبار عدمها شيئا آخر ليحقق الاستحضار بالنظر
لا احدهما وعدمه بالنظر لا الآخر اذا الاتصال الذي فرضناه
علة للاستحضار اذا كان بشيء واحد من كل الوجهة يقتضيه و
جود الاستحضار كليتا وهذا يستدعي ان لا يوجد حالة النسيان
تبعه قوله المفارق لا يرسم فيه الصورة الخزنية الخفيفة
بالعوارض المادية هذه المقدمة مبرهنة على زعمهم في محلها
قوله لو امكن ان نذكر الى اصل القياس استثنائية تقوية
الدعوى وهي قوله والثالث بطاع ويلها وهو قوله
لانه لو امكن ان يكون الغائب المحافظ للصورة لا يجوز
ان يكون قوة جسمانية لانه ان المحافظ للصورة لو كان قوة
جسمانية لا يمكن ان يشعر شخص ويسمع بياصرة ومباشرة
كن الثالث بطاع كذا المقدم اما بطلان الثالث فظاهر واما الممازاة
فلان الغائب المحافظ للصورة لو كان قوة جسمانية لا يمكن

ان نذكر شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال
واذا امكن ان نذكر شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا
بالاتصال لا يمكن ان يبرهن بغير شحش وسيمع بباصرة الغير وسامعة
فنتج المطا والمذكور في الشرح كبري الاقتران ورفع الاستثناء
وقوله في الجواب لا يلزم من كون الغائب لما فظ لا يمنع
الصغرى وهو ما وقوله حتى يلزم لا يمنع شرطية القياس
الاستثناء لانه لما ورد المنع على صغرى دليلها كانت
غير مدللح فيصح ان تمنع كونها نظرية غير معلومة للحضم
قوله واللازم في اقواله لا يمنع تلك الشرطية وكانت
بحيث لا يمكن اثباتها في زعم الحضم بل غاية ما يمكن ههنا هو
تغيير القياس الاستثناء اشار الى دقة ايضا بقوله بل اللازم
في اما تصويره القياس فلان الغائب لما فظ للصورة
لو كان قوة جسمانية لا يمكن ان نذكر شيئا ارسيم
في قوة جسمانية غائبة عنا بالاتصال لكن التالى بطل
وكذا المقدم واما الرد المشار اليه بقوله بل اللازم في
فهو ان الملازمة المذكورة سلمة ولكن لان بطلان التالى
قوله وللهذا يرجع الى اذا وجد القبول دون الحفظ يكون
القبول غير الحفظ لكن المقدم حق وكذا التالى اما المقدم فكما
في الما واما الشرطية ففما فنقول ان القوة الفاعلة

الفاعلة للقبول غير القوة الفاعلة للحفظ اذ لو كانت غيرها
لزم ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافضة معا لكن التالى
بطل وكذا المقدم اما بطلان التالى فلان القوة الواحدة لا يصدر
عنها الا واحد واما الملازمة فلما ثبت اننا من ان القبول غير
الحفظ فنقول كلما كان القوة الفاعلة للقبول غير القوة الفاعلة
للحفظ واجب ان يكون قينا قوة غير قوة الحس المشترك وهو
المسمى بالخيال لكن المقدم حق وكذا التالى اما المقدم فقد بين
اننا واما الملازمة فقد تحقق قبيل هذا من امتناع ان يكون الحفظ
الصورة في غيرنا ولا يخفى ان ما ذكره في الدليل من غير ما مقدمة واحدة
وهي ان الواحد لا يصدر عنه الا واحد وهي جارية في القوة الخيالية
مع تخلف الحكم عنها اما الجريان فيقال ان الخيال قوة واحدة و
القوة الواحدة لا تصدر عنها الا واحد واما التخلف فلانه لا يمكن
الحكم بالنتيجة وهي ان الخيال لا يصدر عنه الا واحد فان القبول
والحفظ قد اجتمعا فيه ضرورة ان الحفظ مسبق بالقبول
قوله عما ان القبول والادراك من قبيل الانفعال لا نقول
لما يمكن ان يرد ان القدر الضروري هو كون الحفظ مشروطا
بالقبول واما ان القبول ايضا صادر عن الخيال فليس بضروري
فيحتاج الى البيان فلان تخلف الحكم فاما كان ودون هذا
الاعتراف بمدار التسليم فقال عما ان القبول يقع ولو سلم
صار

ان هذا النقص غير واراد ولكن يرد المنع عما المقدمة القابلة
 يستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وفاعلة معامتدا
 بان القول من قيل الانفعال فاجتماعه مع لفظ القوة
 الواحدة لا يقدح قاعدتهم ان الواحد لا يصدر عنه الا واحد
 ويحتمل ان يكون كلمة عما بمعنى مع فيكون المقام من تعقيب
 النقص بالمناقضة فلا تنفصل قولة واما القوة المحركة
 وهي قوة مرتبة في العضلات والعضلة عضو مركب
 من العقب ومن جسم شبيه بالعصب ينبت من اطراف
 العظام يسمى رباطا وعقبا ومن لم احتشى به الفرج
 التي بين الاجزاء المنقشة للحاصلة باشتياك العصب
 والرباط وبين تحللها والعصب جسم ينبت من الدماغ
 او النخاع ليتن في الانعطاف صلب في الانفعال كذا
 في كتب الطبيعة قوله تابع للشوق قيل ان من القوى
 المحركة قوة اخرى هي بقاء من الشوق معد للفاعل كالقوة
 التي ينبت عنها شوق الالف بالشيء الامالوف وشوق
 المجرس للاخلاصه وشوق النفس لا الفعل الجميل وقيل
 ان ذلك من القوى المدركة قوله لجسم طبيعي اي الطبيعة
 الجنسية اذ هي الناقصة التي يتم وصلا بكل نوعا بالفصل
 اي انها كمال اول الجسم طبيعي من حيث هو اي المأخوذ

المأخوذ لا بشرط ان يكون وحده او لا وحده اي يجوز
 ان يقارن به شيء ويجوز ان يقارنه فانه بشرط ان يكون وحده
 هذه مادة لانه طبيعة جنسية والنفس بالنسبة للمادة
 صورة لا كمال اذ النفس الناطقة الانسانية لها
 ثلثة حيثيات لانها من حيث انها تحصل بها النوع كمال
 ومن حيث انها تقارن المادة صورة ومن حيث انها
 بقاء صدور الافعال عنها قوة ولكن اطلاق الصورة على
 النفس الناطقة يجوز او اصطلاح جديد لانها في الحقيقة
 اسم لما يحل المادة وهي يتعلق بالبدن تعلق التدبير و
 التفريق وليس تعلقها به تعلقا ضعيفا يسرل زواله
 باو في سبب مع بقاء المعلق بحاله كتعلق الجسم بمكانه
 وليس ايضا تعلقا في غاية القوة بحيث اذا زال التعلق
 بطل المتعلق مثل تعلق الاعراض والصور المادية بحالها
 بل ذلك التعلق تعلق العاشق بالمشوق مستمرا جليا
 لها ميالا ينقطع مادام البدن صالح لذلك التعلق لتوقف
 كمالها ولذا انها العقلية والحسية عليه وانما يتعلق
 من البدن اولا بالروح القليل المتكون في جوفه الايسر
 من بخار الغذاء ولطيفه وقد سبق تفصيل قوله بتعلق
 الافعال الفكرية اي تفعل الافعال الجزئية ومن جملتها



الافكار انفسها فالمراد من الفكر المنسوب اليه اما الفكر
الكلم او القدر المشترك كاشا مل للفكر المصطلح واللغوي
قوله اه التي يكون ثقلها بالانطباع فائدة دفع
ما يرد على التعريف بان فاسد لا يستلزم فسادا وهو
ان لا يوجد مرتبة العقل الهيولاني في كل واحد واحد من
النفوس اذ قد يحصل لها ينكس ويجوز تقرير السؤال بقضا
تفصيليا ان لا يتم السلب الكلي المستفاد من التعريف
لم لا يجوز ان يحصل لبعض النفوس علم حضوري بذاتها وقوله
فان النفس لا يخ عن العلم للظهور بنفسها لفظا انه اراد
ان كل نفس لا يخ لا فيكون ممنوعا مستندا بان شرط بالان
لا النفس فلما نقل قوله وتعد لا يحتمل ان يكون مقصوده
ان المرتبة الثانية لها هي مجموع العلم بالضرورة يا واستعداد
الانتقال منها الى النظريات ولكن هذا يخالف لما راينا في
مواقع عديدة من ان المرتبة الثانية لها هي العلم بالضرورة
كما ذهب البعض او انها استعداد الانتقال من الضرورية
الى النظر النظريات كما ذهب اليه الآخرون ويحتمل ان يكون
مقصوده انها حصول المعقولات البديهية اي العلم بالضرورة
وقوله وتعد بيان حكما او اشارة ان فيها مذهب
آخر بان يكون كلمة الواو بمعنى او الفاصلة قوله وفيه نظر

نظر حاصله ان لا يتم حصول ملكة الانتقال اذ ليس في هذه
المرتبة الا الاستعداد وهو ليس بملكة فانها يتوقف على
تكرار الانتقال وحاصل الجواب ان المراد بالملكة هي هنا اما
ما يقابل الحال من الكيفية الراسخة اي الصفة الكاملة
يتمكن بها من الانتقال الى النظريات ولا يشترط فيها ان
يكون حصولها بتكرار العمل اما ما يقابل العلم بمرادها الشق
الاخير ان صحة التبريد يتوقف على تحقق الانتقال وجوده
مع ان هذه المرتبة لا يستلزم ذلك اشارة لا جواب بقوله
كانه قد حصل الخ قوله لان قوته قريبة من الفعل فيه نظر لان
كون المعقولات النظرية مخزونة مسبوق بحصولها
في النفس فيصدق عليها انها معقولة بالفعل اذ يمكن ان يكون
الشيء معقولا بالفعل حصولها في العقل ووقوع ذلك في
الازمنة وعند ان تسمية المرتبة الثالثة عقلا بالفعل
اما المسبوقية هذه المرتبة بحصول النظريات بالفعل او
لتمكن النفس من استحضارها بالفعل مع شاء قوله مخزونة
عندنا والخزانة هو المقادير المفيض اي العقل الفعال ومع
كون المعقولات النظرية مخزونة عند النفس انها بعد اذ كان
بامرة بعد اخرى يستعد استعدادا قريبا لان يفيض عليها
من المفيض مع توجهت اليها وكون المقادير خزنة انما هو

بهذا الاعتبار وحاصل ذلك أن الصور العلمية النظرية المرسومة
في المبادئ العالية مخزونة بالمعنى المذكور بالنسبة إلى النفوس
التي حصلت لها العقول النظرية ولو حصلت مرة بعد أخرى
وليس معنى كونها مخزونة أن العقول قبل تفعل النفس أي
لم تكن مرسومة في المبادئ العالية فبسبب تفعلها أي بأصا
مرسومة فيها بهذا هو التقرير الموافق لما يستفاد من كتب
الفن ويحتمل أن يكون المقادير النفس كما أنها مدركة للأمور
الكلمية كذلك أنها خزانة لها قول وقال صاحب المحاكمات
أن كان النقل على وجه الارتضاء به يكون مقصوده منه
تعريفنا على المص فأنه وجه أو الكلام بما ترون ثم اعترض عليه
بان العقل بالفعل لو اعتبر فيه ملكة الاستحضار لم يختص مراتب
النفس في الاربعة مع أنهم قد حكموا بالاختصاص فيها وان لم
يكن النقل على وجه الارتضاء به فالملق منه أن ما اعتبره المص
في العقل بالفعل من ملكة الاستحضار مردود عند البعض وهو
صاحب المحاكمات ولكن لا يخفى أن عبارة المص بخصوصها
يساعده لما قال به صاحب المحاكمات ويجوز أن يكون
مقصود منه هو اراءه طريق آخر في توجيه عبارة المص لينيب
المترشد لما أيتها شاء قوله فإذا حضرت بهذا
بناء على أن يكون التوجه تاما بالقياس لما جميع النفوس وان

وان يكون المراتب منحصرة في الاربعة بالقياس اليه ايضا وال
فالقدرة على الاحتضار قد يحصل بمجرد حصول العقول
النظرية من غير حاجة إلى احتضارها لبعض النفوس قوله
وهلت عنها فهي قادرة على احتضارها اما لانها لا
حفظتها مرة بعد أخرى حتى حصل لها ملكة الاحتضار مرة شأ
بلاكيب جديد واما لانها لا حظتها لكن لا بهذه الحشية و
هذا ايضا اما بمجرد لانها حصلت اياها اولاً ثم حصلت
اياها ثم احضرتها وعلى التقديرين اما بالكسب الجديد
اولاً وما ذكرناه في ادوات التريديت لمنع للمود والشاهد
على ما قلنا هو كون هذه المراتب مرتبة واحدة فبصرفان
قلت ان الكسب يخالفه الاحتضار لان ما بالكسب حصول
لا حضور قلت ان ما بالكسب ابتداء حصول البنية واما
ما بالكسب الجديد فان كان استحضار الاز النظر الكاسب
الا انه استحضار في الواقع وبالطبيعة كونه حاصل للنفس
في قبل هذا الكسب بالكسب الابتداء مثلاً لو حصل نفس
زيد مسألة حكمية باقامة الدليل التام في نظره عليها
ثم في سئل عنها فلما وليت اوردت تلك المسألة
عليه وحصلها بدليل تام في نظره يكون هذا استحضار في الواقع
لما عرضته في انها حصلت لها قبل هذا قوله ان تعال معقولاً

المكتسبة بالفعل أي يكون معقولاتها حاضرة عندها و
مشاهدة لها بالفعل ويقال علم اليقين ولكن تلك المطالعة
انتهت بتوسط المفارق المفيض أي بتوسط افاضة
وتفرق هذه المرتبة من مرتبة عين اليقين وهو كون النفس
بحيث تشاهد المعقولات في المفارق كما هو فيه ان هذا
بالمعانية وذلك بالافاضة والنفس مرتبة اخرى يستمرها
حق اليقين وهي ان يكون النفس بحيث تتصل بالمفارق
اتصالا عقليا فتلاذذ ذاتها ذاتها تلاذذها وحانيا أي ينعكس
اليها المعقولات المرسمة فيه قال قدس سره في بعض تأليفاته
الفرق بين علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين هو ان
مشاهدة كل ما يرى بتوسط نور النار هي بمثابة علم اليقين
ومعانية جرم النار الذي يفيض ذلك النور على ما يقابلها
ضادة بمثابة عين اليقين وتأثير النار فيما يصل اليه بحسب
هويته وتغييره ناراهم فابنثابة حق اليقين انتهى ويظهر
عبارة بعض كتب الفن ان كل واحد منهما أي من علم اليقين و
عين اليقين وحق اليقين من المرتبة الرابعة التي سماها
المص العقل المطلق وغيره العقل المستفاد اقول هذا اصوب
ليلا يختلصهم مراتب النفس في الاربعة واقول فعلى هذا
يمكن جعل عبارة المص على المرتبتين علم اليقين وعين اليقين

اليقين بان يقال سواء كان المطالعة بتوسط المفارق
المفيض او بالمعانية وعلى كل واحد منهما بانفاده بل يصح علمها
على مرتبة حق اليقين بان يراد مطالعة المعقولات انما كان
يا اليها من المفارق واقل ايضا ان مطالعة النفس معقولات
يا المكتسبة ليست بحيث لا تغيب تلك المعقولات بل قد
تغيب عن النفس والحاصل كلما توجهت النفس لا المعقولات
يا المكتسبة تشاهد بالفعل ويؤيد ما قلنا قول الله اعلم
ان العقل بالفعل متأخر لانهم ان الغيبة في مرتبة حق اليقين
بعيد جدا فتأمل قوله اعتبر يا اكثرهم بالقياس الى كل معقول
بانفاده قال قدس سره في حاشية المطالع اعلم ان هذه المراتب
الاربعة تعتبر بالقياس لما كل نظري فيختلف طالما اذ قد يكون النفس
بالنسبة لا بعض النظر اي في مرتبة العقل بالفعل وفي بعضها
في مرتبة العقل المستفاد اقول ان ضمير اعتبر في المرتبة الرابعة
فيكون مراد الله المحقق ان هذا الاعتبار انما هو في العقل المطلق
فقط ويجوز ان يكون الضمير لمراتب النفس ولكن قوله والفظ
ح انما أي المراتب الاربعة انما يكون في دار القرار انما هو باعتبار
مرتبة واحدة منها وهي المرتبة الرابعة فان امتناع الكل
قد يكون باقتناع جزء واحد منه واما عند المص فكل واحد من
المراتب الاربعة تعتبر بالقياس لما جميع المعقولات او لجميعها

٥٧
 على ما لا يمكن وكذا جميع المضاف فينبغي العموم فاقول قوله في المرتبة
 الاولى الهيولانية ان يكون النفس خالية عن جميع المقولات
 البدئية والنظرية سلب كل فيكون زوال تلك المرتبة
 بانطباع صورة ضرورية لان نقيض السلب الكمال انما
 هو ايجاب جزئي فيخرج النفس من المرتبة الهيولانية
 ولم تفصل بعد الامتياز العقل بالملكة ولكنها كل حصل لها ضرورة
 من الضرورية لا تتعدى للانتقال الى النظرية استعدادا
 بعيدا فلما لم يكن لهذه جهة ضابطة لم يعدوا من المراتب وكذا
 حال في سائر المراتب ويمكن ان يقال ان مراد المصنف هو
 ترتيب كل واحد من المراتب الاربعة من حيث الكمال يعني
 ان كمال كل واحد منها هو هذا فيبصر قوله بان يكون حصول
 كل نظري بالحدس وسرعة الانتقال من المبادئ
 البدئية الى النظرية اما ابتداء وانتهائها
 فلا تنفصل المانع القوى كمرئيات العلم
 بحسب الحاشية

السيد ابراهيم افندي

حضرت نوريه حصار

اح اعظم

كاحاتلو

فضيلتو

مريد تعظيم و نهايه تكريم بر له
سوال ايدلوم هان خلاق لم يزل
بهم برادره اكر حقيرك طرفندن
افند منرك دهكسند اولدغمن شتبايه اولنميه لكن
براتلري اشارتلي يادرب كلده كتوركين غايت مسرور اولورز قلديكي بزم دغي وارمغه
غايت شيتلاقمز وارايدن لكن وسعتمز اولدغي سز افند منزه معلومدير قلديكي بزدخي
وارسوق سز لره ثقلت اوله جعفر هان كرم ايدب اهتمام ايدن

دعا حاكم
احمد

10

. 11

[illegible]

वि. सं. १९०७. १०. १०. १०. १०. १०.

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

Copyright © King Saud University

১৫৭৬ খ্রিঃ ১২০৩ বঙ্গাব্দে
১৫৭৬ খ্রিঃ ১২০৩ বঙ্গাব্দে